جمعية البنوك
ASSOCIATION OF BANKS

البنوك العاملة في الأردن

(١٩٩٦-٢٠٠٦)

عمان - الأردن

٢٠٠٧

جمعية البنوك في الأردن
شارع موسى بن نصير
ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الاردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨
فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦
البريد الالكتروني :info@abj.org.jo
الموقع الالكتروني :www.abj.org.jo

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١
كلمة المدير العام	٣
تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة	٥
مقدمة	٧
أولاً : أبرز التطورات في الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين	١٣
١. البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية	١٣
٢. المؤسسات المالية غير المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة	١٧
٣. استحداث مؤشر لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)	١٧
ثانياً: تطور هيكل الجهاز المصرفي الأردني	٢١
١. هيكل الجهاز المصرفي الأردني	٢١
٢. تطور عدد البنوك والفروع	٢١
٣. حصة البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية في الجهاز المصرفي الأردني	٢٣
٤. حصة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في الجهاز المصرفي الأردني	٢٨
ثالثاً : تطور أداء البنوك العاملة في الأردن	٣٥
١. تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن	٣٥
٢. تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن	٣٦
٣. تطور التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن	٣٩
٤. تطور حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن	٤٣
٥. التركز المصرفي	٤٤
٦. معدل العائد على الموجودات	٤٥
٧. معدل العائد على حقوق الملكية	٤٧
٨. تحسن تصنيف البنوك	٤٨
رابعاً : البنوك المدرجة في البورصة	٥٣
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة	٥٣
٢. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك	٥٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة
خامساً: تطور هيكل أسعار الفوائد	٥٩
١. تطور هيكل أسعار الفوائد على الودائع	٥٩
٢. تطور هيكل أسعار الفوائد على التسهيلات	٦٠
سادساً: ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٦	٦٣
١. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات لعام ٢٠٠٦	٦٣
٢. ترتيب البنوك حسب الودائع لعام ٢٠٠٦	٦٤
٣. ترتيب البنوك حسب التسهيلات لعام ٢٠٠٦	٦٥
٤. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية لعام ٢٠٠٦	٦٦
٥. ترتيب البنوك حسب رأس المال لعام ٢٠٠٦	٦٧
٦. ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة قبل الضريبة لعام ٢٠٠٦	٦٨
٧. ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة بعد الضريبة لعام ٢٠٠٦	٦٩
٨. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات لعام ٢٠٠٦	٧٠
٩. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الملكية لعام ٢٠٠٦	٧١
١٠. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين لعام ٢٠٠٦	٧٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تعتبر انجازات القطاع المصرفي جزءاً من انجازات كثيرة وكبيرة تحققت للاقتصاد الأردني، وجاءت انعكاساً واضحاً للجهود المكثفة الهادفة إلى تحقيق المزيد من الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي. فقد شهد العمل المصرفي الأردني تطوراً نوعياً خلال السنوات القليلة الماضية خاصة في مجالات التوجه نحو الأعمال والخدمات الالكترونية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث الخدمات المصرفية الجديدة.

وانعكس كل ذلك على الأداء المالي للبنوك حيث حققت نتائج جيدة نبرزها فيما يلي :

- تضاعف موجودات البنوك حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث ارتفعت من ٨,٨ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٦، لتشكل ما نسبته ٢٣٩,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام ٢٠٠٦.
- ارتفاع رصيد الودائع (بالدينار والعملة الأجنبية) لدى البنوك من ما يعادل ٦,٠ مليار دينار عام ١٩٩٦ إلى ما يعادل ١٤,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٦، لتشكل ما نسبته ١٤٤,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام ٢٠٠٦.
- ارتفاع رصيد الودائع بالعملة الأجنبية من ٢,٤ مليار دينار عام ١٩٩٦ إلى ٥,٢ مليار دينار عام ٢٠٠٦، لتشكل نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع ٣٥,٤٪ عام ٢٠٠٦.
- ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك من ٣,٩ مليار دينار عام ١٩٩٦الى ٩,٧ مليار دينار عام ٢٠٠٦ ، وشكلت نسبة التسهيلات بالعملات الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٦.
- تضاعفت حقوق الملكية حوالي سبع مرات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث ارتفعت من ٤١٤,٤ مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى ٣,١ مليار دينار عام ٢٠٠٦.
- ارتفاع معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الملكية تدريجياً خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد أن شهد انخفاضاً في نهاية التسعينيات ليسجل عام ٢٠٠٦ معدل عائد على الموجودات بلغ ٢,٣ ٪ و معدل عائد على الملكية بلغ ١٨,١ ٪.

وقد انعكس ذلك على التصنيفات الائتمانية للبنوك التي درجت على منحها مؤسسات تصنيف عالمية متخصصة وذات خبرة ومصداقية عالية، حيث ارتقى عدد من البنوك الأردنية إلى درجات رفيعة جدا وبعضها تصدر قائمة البنوك والمؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الدكتور ميشيل مارتو
رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

انطلاقاً من حرص إدارة الجمعية بضرورة وأهمية توفير ونشر بعض المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية حول القطاع المصرفي الأردني، رأينا أن نصدر هذه الدراسة تحت اسم "البنوك العاملة في الأردن". وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة أجزاء، حيث تناول الجزء الأول ابرز التطورات التي حدثت في الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين، وتناول الجزء الثاني تطور هيكل الجهاز المصرفي الأردني من حيث تطور عدد البنوك والفروع، وحصص البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية، وحصص البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات. أما الجزء الثالث فبحث في تطور أداء البنوك العاملة في الأردن من حيث تطور الموجودات، والودائع، والتسهيلات، وحقوق الملكية، والتركز المصرفي في الجهاز المصرفي الأردني، ومعدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية، وتحسن تصنيف البنوك. أما الجزء الرابع فتناول أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان. في حين تناول الجزء الخامس تطور هيكل أسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات. أما الجزء السادس فخصص لدراسة أداء البنوك في عام ٢٠٠٦ حيث تم ترتيب البنوك حسب أداء الموجودات، والودائع، والتسهيلات، وحقوق الملكية، ورأس المال، والأرباح بعد الضريبة، وعدد العاملين.

كلنا أمل أن تسهم الدراسة في تسليط الضوء على أداء الجهاز المصرفي الأردني، وتساهم قليلاً في زيادة عملية الإفصاح والشفافية العالية الموجودة أصلاً في القطاع ، لما فيه الفائدة لكل ذوي العلاقة والمهتمين. مؤكدين على أن الانجاز المتميز للقطاع المصرفي الأردني تحقق نتيجة توفر البيئة الاقتصادية الكلية الملائمة وتوفر التشريعات الحديثة والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الحصيفة في المملكة.

وأخيراً، نود الإشارة إلى انه سيتم تحديث هذه الدراسة بشكل سنوي، لذا فان الجمعية على أتم الاستعداد لتلقي أية ملاحظات حول مضمون ومحتويات الدراسة على أمل تطويرها لتعكس الصورة المشرقة التي وصل إليها القطاع المصرفي الأردني.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة

المصطلح	التعريف
البنوك المرخصة	تشتمل على جميع البنوك الأردنية وغير الأردنية العاملة في المملكة والتي تقبل الودائع، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية.
الجهاز المصرفي	يشتمل على البنك المركزي الأردني + البنوك المرخصة الأردنية وغير الأردنية + مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية وذات الملكية المشتركة + شركات الصرافة + مكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك أجنبية أو خارج المملكة لبنوك أردنية.
الاحتياطي الإلزامي	قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك المرخصة الاحتفاظ به لدى البنك المركزي الأردني وفاءا بنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك المرخصة.
سعر إعادة الخصم	هو سعر العائد على التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك المركزي للبنوك عند إعادة خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات) وفقا للشروط التي يحددها.
مؤشر الجوديبر	سعر فائدة مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني يتم احتسابه من قبل جمعية البنوك بشكل يومي من خلال احتساب المتوسط الحسابي البسيط لأسعار ثمانية بنوك بعد استبعاد أدنى وأعلى سعر من أسعار البنوك العشرة التي تم تفويضها بالتسعير لكافة الآجال وباستخدام ثلاثة كسور عشرية .
التسهيلات الائتمانية المباشرة	الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على هيئة قروض وسلف مضافا إليه كمبيالات وإسناد مخصومة مضافا إليها حسابات جارية مدينة.
الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية	مؤشر يدل على مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام للأسعار، ويستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى. وقد بدأ سوق عمان المالي منذ مطلع عام 1992 باحتساب رقم قياسي جديد مرجح بالقيمة السوقية وتم تحديد 31 كانون الأول 1991 كفترة أساس (الرقم القياسي = 100 نقطة)، تم تغييره إلى 1000 اعتباراً من بداية عام 2004. ويقوم هذا الرقم على أساس اختيار عينة مكونة من خمسين شركة ممثلة للسوق تم زيادتها إلى ستين شركة في عام 1994 والى سبعين شركة في عام 2001، ولاختيار هذه العينة فقد تم اعتماد خمس معايير تعكس حجم الشركات ومدى سيولتها حيث تمثل هذه المعايير: القيمة السوقية للشركة وعدد أيام التداول ومعدل دوران السهم وحجم التداول وعدد الأسهم المتداولة، كما يتم أخذ التمثيل القطاعي بعين الاعتبار عند اختيار العينة.
مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك	نسبة تبين ملكية غير الأردنيين في أسهم البنوك المتداولة في البورصة.
التركز المصرفي	مؤشر يعبر عن مدى تركز الموجودات والودائع والتسهيلات لأكبر ثلاثة بنوك في القطاع المصرفي، ويقاس التركز المصرفي بنسب حصص اكبر ثلاثة بنوك في الموجودات والودائع والتسهيلات إلى إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع وإجمالي التسهيلات.
معدل العائد على الموجودات	يقيس مدى فعالية البنك في استغلال الموجودات للحصول على الربح، ويعطي صورة عن تقييم الأرباح المتحققة نسبة إلى الموجودات المتوفرة ، حيث يعبر عن الربحية المحققة لكل دينار من موجودات البنك، ويتم حسابه من خلال قسمة صافي ربح البنك على إجمالي الموجودات.
معدل العائد على حقوق الملكية	يقيس مدى فعالية البنك في استخدام الأموال المستثمرة من قبل المالكين (أصحاب الأسهم)، حيث يعبر عن الربحية المحققة لكل دينار من حقوق الملكية، ويتم حسابه من خلال قسمة صافي ربح البنك على حقوق الملكية.

مقدمة

عرف الأردن العمل المصرفي منذ منتصف العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله في المملكة عام ١٩٢٥، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين حكومة شرق الأردن والبنك العثماني بتاريخ ٣١ تشرين الأول في نفس العام، تلا ذلك تأسيس أول بنك وطني عندما نقل البنك العربي مركزه الرئيسي من القدس إلى عمان بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، ومن ثم توالى تأسيس البنوك الوطنية في المملكة حيث تم تأسيس البنك الأهلي الأردني عام ١٩٥٦، وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان عام ١٩٦٠. بعد ذلك شهد القطاع المصرفي افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية، وأصبحت قصة البنوك الأردنية من قصص النجاح الواضحة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وحتى عام ١٩٦٤ كان مجلس النقد الأردني هو السلطة النقدية في المملكة ولم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك ،وبعد تأسيس البنك المركزي الأردني بموجب قانون البنك المركزي الأردني رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ ومباشرة أعماله عام ١٩٦٤ أصبح السلطة النقدية الرسمية والوحيدة في المملكة .

وخلال العقود الماضية نجح الاردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحصيفة ، وقد سمحت تلك التشريعات والسياسات الاقتصادية بإيجاد أشكال متعددة من البنوك في المملكة، فمنها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية المتخصصة لتمويل قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وان أهم ما يميز الجهاز المصرفي الاردني هو انه مملوك ومدار من القطاع الخاص منذ نشأته .

وشهد القطاع المصرفي الاردني تغيراً ملموساً، خلال العقد الماضي، على الصعيد الكمي والنوعي والمؤسسي والتشريعي والتنظيمي وعلى صعيد السياسات النقدية ، ويمكن تلخيص أهم تلك التغيرات بما يلي :

- **على الصعيد الكمي:** ازداد عدد البنوك المرخصة من عشرين بنكاً عام ١٩٩٦ ليصبح ثلاثة وعشرين بنكاً عام ٢٠٠٦ ، منها بنكان يعملان وفق تعاليم الشريعة الإسلامية وثمانية بنوك غير أردنية ، وارتفع عدد فروع البنوك المرخصة من ٤٢٢ فرع عام ١٩٩٦ الى ٥١٥ فرع و ٩٢ مكتب تمثيل عام ٢٠٠٦ منتشرة في مختلف مناطق المملكة.
- **على الصعيد المؤسسي:** انشئت في المملكة العديد من المؤسسات غير المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة، فقد تم انشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق توفير البريد ومؤسسة تنمية أموال الايتام وصندوق التنمية والتشغيل والشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري . كما تم انشاء مؤسسة ضمان الودائع عام ٢٠٠٠، بعد دراسات مستفيضة قام بها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة، لتشكّل علامة بارزة على صعيد تطور الجهاز المصرفي الأردني.
- **على الصعيد التنظيمي:** تعزز دور البنك المركزي كجهة رقابية وتنظيمية فهو الجهة التي تقوم بتسيير السياسة النقدية للمملكة ويعتبر الجهة المسؤولة حصراً عن إدارة السياسة النقدية، وعن الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي .
- **على الصعيد التشريعي:** عمل البنك المركزي على تحديث التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الأردن بغرض مواكبتها لمستجدات الصناعة المصرفية على الساحة العالمية. فقد صدر قانون جديد للبنوك عام ٢٠٠٠ ليشكّل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات العالمية ، وصدر قانون مؤسسة ضمان الودائع بنفس العام ، وقانون التأجير التمويلي لسنة ٢٠٠٢ ، وقانون الدين العام وادارته لسنة ٢٠٠١، وقانون المعاملات الالكترونية لسنة ٢٠٠١ . وجرى تحديث مختلف التعليمات الصادرة عن البنك المركزي . ففي مجال السياسة النقدية ، صدرت تعليمات الاحتياطي النقدي الالزامي ، وتعليمات الفوائد والعمولات ، وتعليمات نافذة الإيداع ، وتعليمات سلف البنك المركزي وسعر اعادة الخصم ، وتعليمات اصدار البنوك شهادات ايداع . وفي مجال التنظيم والرقابة صدرت تعليمات ترخيص البنك ، وتعليمات ادارة البنك وتنظيمه ، وتعليمات الحسابات والبيانات المالية ،

وتعليمات التفتيش والتدقيق الخارجي ، وتعليمات مكافحة غسيل الاموال ، وتعليمات مخاطر العمليات المصرفية، وتعليمات الامتثال ، وغيرها من التعليمات التي تنظم العمل المصرفي.

- **على صعيد السياسة النقدية:** اعتمد البنك المركزي الاردني منذ عام ١٩٩٣ السياسه النقدية غير المباشرة الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي (المتمثلة باستقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار)، إلى جانب ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني ورفع سوية ممارساته المصرفية لتواكب أفضل التطبيقات العالمية.

وكنتيجة لتلك السياسات ، برزت العديد من الآثار الايجابية على القطاع المصرفي من اهمها زيادة المنافسة ، وانخفاض حالة التركز ، وتنويع الخدمات ، وزيادة الارباح ، وانخفاض الديون المشكوك في تحصيلها .

أولاً

أبرز التطورات في الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين

أولاً: أبرز التطورات في الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين

يهدف هذا الجزء إلى ابراز أهم التطورات التي شهدها الجهاز المصرفي الأردني خلال العقدين الماضيين بالتركيز على السياسة النقدية والبنك المركزي الأردني لما لها من تأثيرات مباشرة على البنوك العاملة في الأردن.

١. البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية

أ – أهداف السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية في الأردن إلى تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار والحفاظ على أسعار الفائدة ضمن مستويات مستهدفة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف من جهة وتمويل النشاط الاقتصادي من جهة ثانية.

ب – اتجاهات وأدوات السياسة النقدية :

-١ سياسة نقدية مباشرة :

حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، يمكن وصف السياسة النقدية في الأردن بالسياسة التوسعية حيث كانت تعمل على ضخ النقود في الاقتصاد وكانت أدوات السياسة النقدية آنذاك تقليدية مباشرة، ومتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، علاوة على فرض سقوف مباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة، الى جانب الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها.

-٢ سياسة نقدية غير مباشرة:

منذ بداية عملية التصحيح الاقتصادي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي حصل تغيير في السياسة النقدية لتصبح انكماشية وبشكل أكثر تحديداً، منذ نهاية عام ١٩٩٣، أخذ البنك المركزي الأردني يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية لدى البنوك المركزية في الدول المتقدمة. وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي الحد من تأثيرها على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى. وقد لجأ البنك المركزي إلى استحداث أداة شهادات الإيداع عام ١٩٩٣ في ظل عدم كفاية إصدارات أدوات الدين العام الحكومي والتي ترتبط مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف السوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية. وفي المقابل، يسمح البنك المركزي بعمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع لاعادة ضخ السيولة في الجهاز المصرفي عند اللزوم. والى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي وسعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

ومنذ أواسط عام ١٩٩٩ تميزت السياسة النقدية بالتوسع، فقد تم خلال هذه الفترة تخفيض أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدنى مستوى لها منذ إتباع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية . ومنذ أواسط عام ٢٠٠٤ اتجه البنك المركزي لبعض التشدد حيث عمل على رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات سياسته النقدية وذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي.

ج- سياسة سعر صرف الدينار الأردني :

تبنى البنك المركزي الأردني أنظمة وسياسات مختلفة لسعر صرف الدينار منذ إصداره عام ١٩٥٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦، حيث عمل خلال تلك الفترة على ربط الدينار الأردني بالجنيه الإسترليني (١٩٥٠-١٩٦٧) ومن ثم بالدولار الأمريكي (١٩٦٧-١٩٧٥) ومن

ثم بسلة حقوق السحب الخاصة (١٩٧٥) (SDR-١٩٨٦) وبسلة عملات خاصة تعكس علاقات الأردن التجارية الخارجية (١٩٨٦- آواخر ١٩٨٨). و بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٥تم تعويم سعر صرف الدينار على أساس مدار Managed Float. ومع بداية شباط ١٩٨٩ تم تثبيت سعر الدينار مقابل الدولار، وفي نهاية أيار من عام ١٩٨٩ تم ربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية التي تشكل وحدة حقوق السحب الخاصة، ومنذ شهر تشرين الأول ١٩٩٥ تم ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي.

د- سياسة أسعار الفائدة:

على صعيد سياسة أسعار الفائدة، فقد أدخل البنك المركزي إصلاحات متعددة على هذه السياسة بهدف خلق هيكل أسعار فائدة مرن وملائم ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة محلياً و تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. فمنذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، بدأ البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفية في بداية التسعينات وترك تحديد مستوياتها إلى قوى السوق مستخدماً الأسلوب غير المباشر لتوجيه تلك الأسعار.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء شهادات الإيداع) ومن خلال عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع شهادات الإيداع بالدينار لمختلف الآجال.

هـ- كفاية رأس المال:

إيماناً من البنك المركزي بأن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك المؤسسات على المنافسة المحلية والخارجية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠ رفع الحد الأدنى لرأسمالها من ٢٠ مليون دينار إلى ٤٠ مليون دينار على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. وهنالك توجه لزيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى ١٠٠ مليون دينار مع حلول عام ٢٠١٠. كما قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٩ برفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال

إلى ١٢ ٪ بالمقارنة مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة ٨٪ .
ويمكن القول ان كافة البنوك قد تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من رفع رؤوس أموالها لتصل ٤٠ مليون دينار، وذلك قبل الوقت المحدد لها في نهاية عام ٢٠٠٧.

و- مكافحة غسل الأموال:

بهدف الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي الأردني أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٨ تعليمات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى ذلك اصدار بتاريخ١١ /١/ ٢٠٠٤ مذكرة إطار الإجراءات التصحيحية لتجنب الممارسات والسياسات المصرفية غير السليمة أو غير الآمنة ومعالجة نقاط الضعف في مراحل مبكرة.

ز- الرقابة على الجهاز المصرفي:

تنسجم سياسة الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الأردني على البنوك بشكل كبير مع المعايير الدولية . وضمن هذا الإطار فقد فرض البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠١/٨/١ حدوداً قصوى للتركّزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (٦٪). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للبنوك يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى. كما تم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

ح- تحديث التشريعات والتعليمات الناظمة للعمل المصرفي:

حرص البنك المركزي على تحديث التشريعات الناظمة للعمل المصرفي في الأردن بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة. فقد صدر قانون البنوك في شهر آب من عام ٢٠٠٠ والذي يشكل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات في الصناعة المصرفية العالمية. وقد فتح هذا القانون الباب أمام البنوك

لتقديم حزمة شاملة من الخدمات المالية في إطار ما يعرف بمفهوم البنك الشامل. فلم يعد دور البنـك يقتصر علـى تقديم الخدمات المالية التقليديـة، بل توسع ليشمل خدمات الوكالة، والاستشارات المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وإدارة الأموال واستثمارها للغير، وكذلك إدارة إصدارات الأوراق المالية والتعهد بتغطيتها وتوزيعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحفظ الأمين للأوراق المالية. وأتاح القانون أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار (Leasing) والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة والمشتقات (Derivatives) كما سمح القانون للبنوك امتلاك أو تأسيس شركات تابعة مالية غير مصرفية كشركات التأمين وغيرها.

٢.المؤسسات المالية غير المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة

انشئت في المملكة العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة. وحيث ان تركيز هذه الدراسة على الجهاز المصرفي فقط، فانه سيكتفى بذكر تلك المؤسسات دون اعطاء أية معلومات عن نشاطاتها وأهدافها. وفيما يلي أسماء تلك المؤسسات وتاريخ تأسيسها:

مؤسسة الضمان الاجتماعي (١٩٧٨) ، وصندوق توفير البريد (١٩٧٤) ، ومؤسسة تنمية أموال الايتام (١٩٧٢)، وصندوق التنمية والتشغيل (١٩٨٩) ، والشركة الأردنية لضمـان القروض (١٩٩٤) ، والشـركة الأردنـية لاعادة تمويل الرهن العقاري (١٩٩٦) ، ومؤسسة ضمان الودائع (٢٠٠٠) ، وشركات التأجير التمويلي ، وشركات الصرافة ، وشركات التأمين ، وغيرها.

٣. استحداث مؤشر لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

تعاونت جمعية البنوك والبنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن لإيجاد مؤشر مرجعي محلي Benchmark Rate لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للآجال القصيرة (من يوم واحد إلى ١٢ شهرا) يمتاز بالاستمرارية والواقعية ويتم تثبيته يوميا استنادا إلى معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك لهذه الفترات والتي تعكس ظروف

السوق من حيث الطلب على السيولة واتجاهات أسعار الفائدة قصيرة الأجل وذلك على غرار سعر الإقراض بين البنوك في لندن (Libor) والعديد من الأسواق الأخرى. وكان الهدف من ذلك التوجه هو إيجاد منحنى عائد للسوق النقدي بالدينار الأردني، يمكن من خلاله مقارنة عوائد السوق النقدي، كما يمهد الطريق إلى إيجاد أدوات ومشتقات لأسعار الفائدة بالدينار الأردني.

اعتمدت البنوك اسم الجوديبر (JODIBOR) أي سعر الفائدة الرئيسي المرجعي للآجال القصيرة المستخدم بين البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين لغايات تحديد تكلفة الاقتراض بالدينار الأردني في السوق النقدي والرأسمالي، وقد تم الإعلان رسميا عن إطلاق الجوديبر اعتبارا من ٢٠٠٥/١١/١ بعد انتهاء الفترة التجريبية للمشروع والتي بدأت في ٢٠٠٥/٨/١.

(للمزيد من المعلومات حول مؤشر الجوديبر يرجى الاطلاع على الدراسة التي أعدتها جمعية البنوك) .

ثانياً

تطور هيكل الجهاز المصرفي الأردني

ثانياً. تطور هيكل الجهاز المصرفي الأردني

١. هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الاردني ، والبنوك الاردنية (التجارية والاسلامية) والبنوك غير الاردنية ، ومؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية وذات الملكية المشتركة ، وشركات الصرافة ، ومكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك اجنبية او خارج المملكة لبنوك اردنية. وسيشمل التحليل اللاحق البيانات المالية الإجمالية للبنوك الأردنية وغير الأردنية العاملة في المملكة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) .

٢. تطور عدد البنوك والفروع

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٦ ثلاثة وعشرين بنكاً، تتوزع بواقع ١٥ بنكاً أردنياً (منها بنكان إسلاميان) ، وثمانية بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية) ، وبلغ عدد فروع هذه البنوك داخل المملكة ٥١٥ فرعاً و ٩٢ مكتباً (جدول رقم ١) . وبلغ مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة في نهاية عام ٢٠٠٦ نحو ١٠,٩ ألف نسمة لكل فرع.

أولاً: البنوك الأردنية: وتقسم إلى:

أ. البنوك التجارية

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك الأردن	1960
4	بنك القاهرة عمان	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	البنك التجاري الأردني	1978
8	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1989
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1991
12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993
13	بنك المال الأردني	1996

المصدر : البنك المركزي الأردني

ب. البنوك الإسلامية

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك الإسلامي الأردني	1979
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997

المصدر : البنك المركزي الأردني

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم البنك	سنة الترخيص
1	HSBC	1949
2	البنك العقاري المصري العربي	1951
3	مصرف الرافدين	1957
4	سيتي بنك	1974
5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
6	بنك لبنان والمهجر	2004
7	بنك عودة	2004
8	بنك الكويت الوطني	2004

المصدر : البنك المركزي الأردني

جدول رقم (1)

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن

السنة	عدد البنوك الوطنية	عدد البنوك الأجنبية	المجموع	عدد الفروع
1996	15	5	20	422
1997	15	5	20	445
1998	16	5	21	451
1999	16	5	21	457
2000	16	5	21	462
2001	16	5	21	464
2002	16	5	21	464
2003	16	5	21	443
2004	16	8	24	441
2055	15	8	23	513
2006	15	8	23	515

٣. حصة البنوك الأردنية وغير الأردنية في الجهاز المصرفي الأردني

أ. توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٢) يمكن التوصل إلى قراءتين رئيستين هما:

- استحواذ البنوك الأردنية على حصة الأسد من موجودات الجهاز المصرفي الأردني، أكثر من ٩٠ ٪ من الموجودات تمتلكها البنوك الأردنية.
- وجود تذبذب طفيف في توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية خلال العشرة سنوات الماضية، لتستقر لصالح البنوك غير الأردنية في نهاية الفترة، حيث ارتفعت حصتها من الموجودات من ٨,٨٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩,٩٨٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من ٩١,١٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩٠,٠٢٪ عام ٢٠٠٦ . ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية للسوق المصرفية الأردنية عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (2)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

السنة	نسبة موجودات البنوك الأردنية إلى إجمالي الموجودات	نسبة موجودات البنوك غير الأردنية إلى إجمالي الموجودات
	%	%
1996	91.15	8.85
1997	91.70	8.30
1998	91.31	8.69
1999	91.02	8.98
2000	89.96	10.04
2001	91.03	8.97
2002	89.43	10.57
2003	91.78	8.22
2004	90.71	9.29
2005	90.56	9.44
2006	90.02	9.98

المصدر: البيانات المالية للبنوك

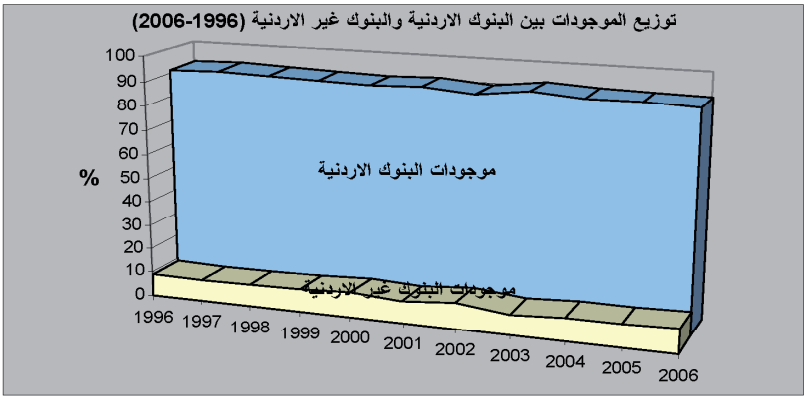

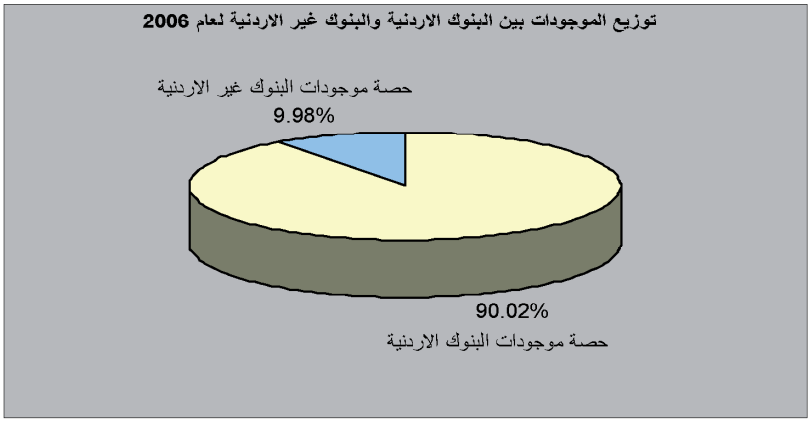

ب. توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٣) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين هما:

- استحواذ البنوك الأردنية على حصة الأسد من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الأردني (أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي الودائع)
- وجود تذبذب طفيف في توزيع ودائع الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية ليستقر في نهاية الفترة لصالح البنوك غير الأردنية، حيث ارتفعت حصتها من الموجودات من ٩,١٦٪ عام ١٩٩٦ إلى ١١,٤٢٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من ٩٠,٨٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٨٨,٥٨٪ عام ٢٠٠٦ . ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية للسوق المصرفية الأردنية عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (3)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك الأردنية إلى إجمالي الودائع	نسبة الودائع لدى البنوك غير الأردنية إلى إجمالي الودائع
	%	%
1996	90.84	9.16
1997	91.22	8.78
1998	91.02	8.98
1999	90.77	9.23
2000	89.97	10.03
2001	91.06	8.94
2002	89.49	10.51
2003	92.12	7.88
2004	91.41	8.59
2005	90.74	9.26
2006	88.58	11.42

المصدر: البيانات المالية للبنوك

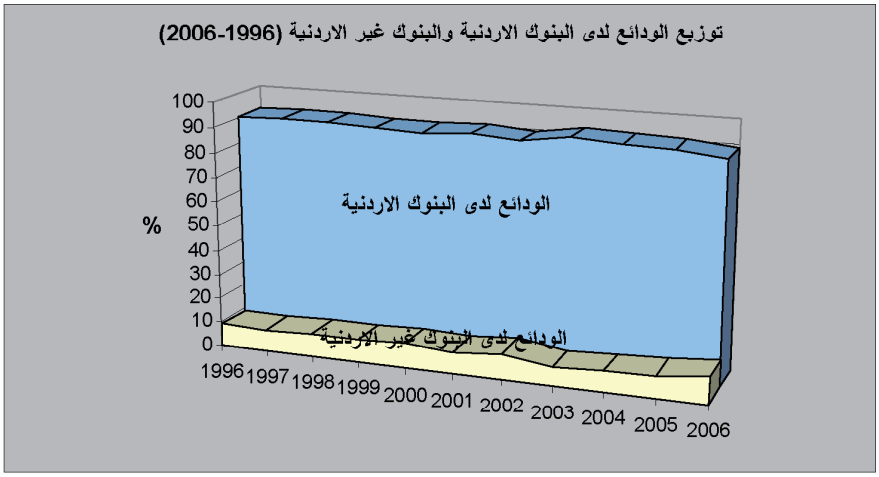

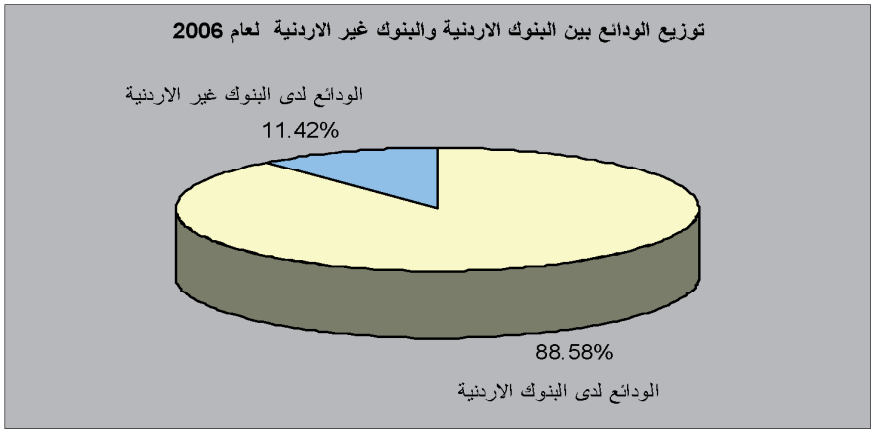

ج. توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٤) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين :

- استحواذ البنوك الأردنية على حصة الأسد من إجمالي التسهيلات التي يقدمها الجهاز المصرفي الأردني (أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي التسهيلات).
- وجود تذبذب طفيف في توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية لتستقر التذبذبات على شكل ارتفاع طفيف في حصة التسهيلات المقدمة من البنوك غير الأردنية من ٩,٢٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩,٣٩٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك الأردنية من ٩٠,٧٨٪ عام

١٩٩٦ إلى ٦١٪, ٩٠ عام ٢٠٠٦ . ويمكن أن يعزى ذلك إلى دخول ثلاثة بنوك غير أردنية للسوق المصرفية الأردنية عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (4)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك غير الأردنية إلى إجمالي التسهيلات
	%	%
1996	90.78	9.22
1997	90.17	9.83
1998	88.66	11.34
1999	88.64	11.36
2000	90.00	10.00
2001	92.05	7.95
2002	90.80	9.20
2003	91.26	8.74
2004	91.22	8.78
2005	91.31	8.69
2006	90.61	9.39

المصدر: البيانات المالية للبنوك

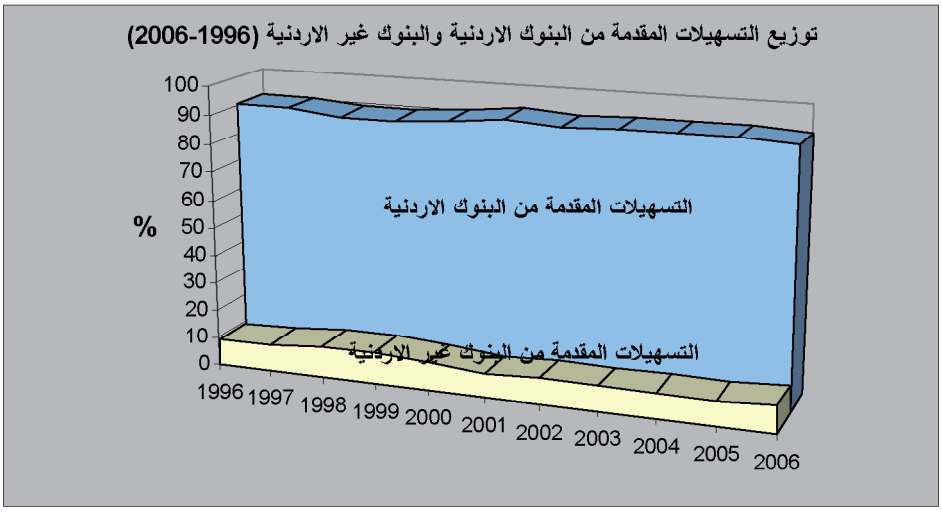

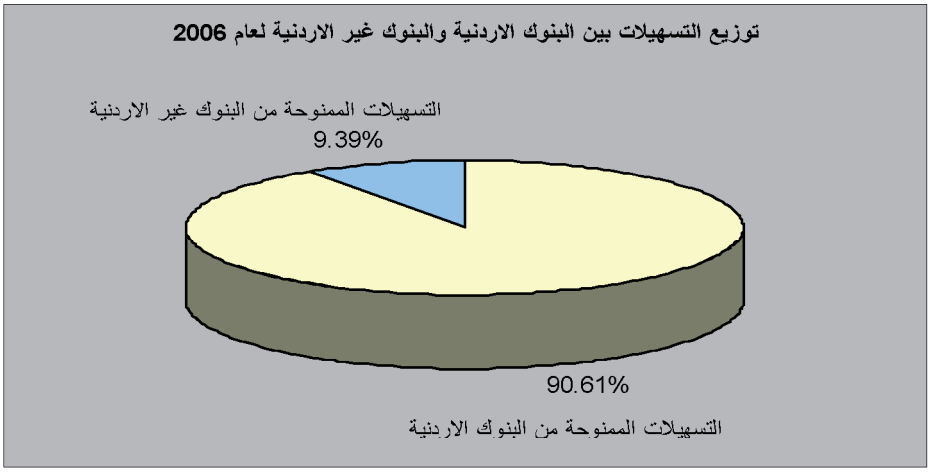

٤. حصة البنوك الإسلامية والتجارية في الجهاز المصرفي الأردني

أ. توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٥) يمكن التوصل إلى قراءتين رئيستين هما:

- استحواذ البنوك التجارية على حصة الأسد من موجودات الجهاز المصرفي الأردني، أكثر من ٩٠ ٪ من الموجودات تمتلكها البنوك التجارية.
- وجود تذبذب في توزيع الموجودات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية خلال العشرة سنوات الماضية، حيث استقر التذبذب لصالح البنوك الإسلامية في نهاية الفترة، حيث ارتفعت حصتها بشكل طفيف من الموجودات من ٨,٤٧٪ عام ١٩٩٦ إلى ٨,٨٢٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك التجارية من ٩١,٥٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩١,١٨٪ عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (5)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

السنة	نسبة موجودات البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات	نسبة موجودات البنوك الإسلامية إلى إجمالي الموجودات
	%	%
1996	91.53	8.47
1997	92.38	7.62
1998	90.88	9.12
1999	90.50	9.50
2000	92.41	7.59
2001	92.28	7.72
2002	91.35	8.65
2003	90.14	9.86
2004	90.53	9.47
2005	91.13	8.87
2006	91.18	8.82

المصدر: البيانات المالية للبنوك

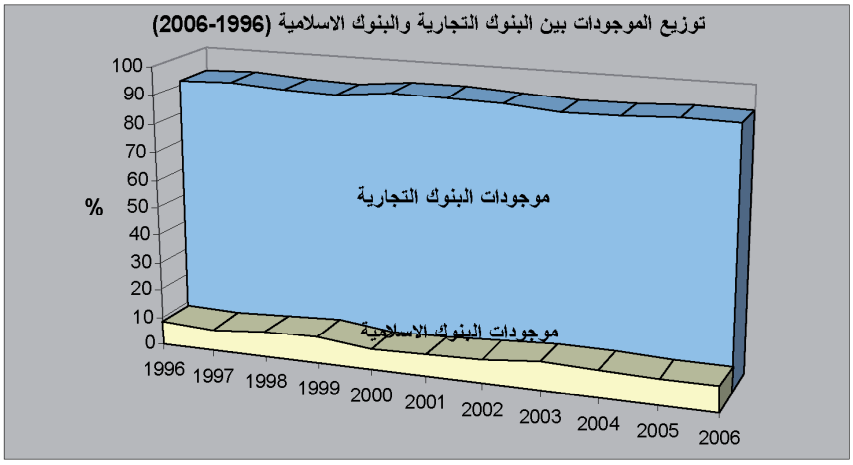

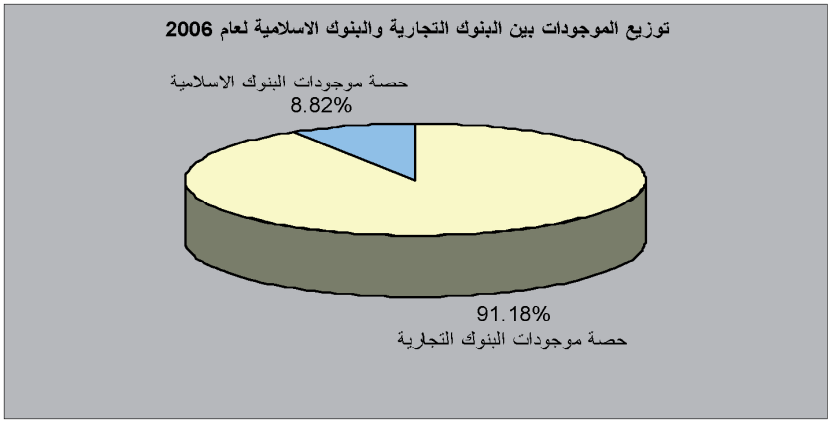

ب. توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٦) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين هما:

- استحواذ البنوك التجارية على حصة الأسد من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الأردني ، أكثر من ٩١ ٪ من إجمالي الودائع.
- وجود تذبذب في توزيع ودائع الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لتستقر في نهاية الفترة لصالح البنوك التجارية ، حيث ارتفعت حصتها من الموجودات من ٩١,٤٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩٦,٤٠٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك الإسلامية من ٨,٥٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣,٦٠٪ عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (6)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك التجارية إلى إجمالي الودائع	نسبة الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع
	%	%
1996	91.42	8.58
1997	92.46	7.54
1998	91.28	8.72
1999	92.42	7.58
2000	92.67	7.33
2001	93.34	6.66
2002	91.31	8.69
2003	89.82	10.18
2004	90.10	9.90
2005	90.60	9.40
2006	96.40	3.60

المصدر: البيانات المالية للبنوك

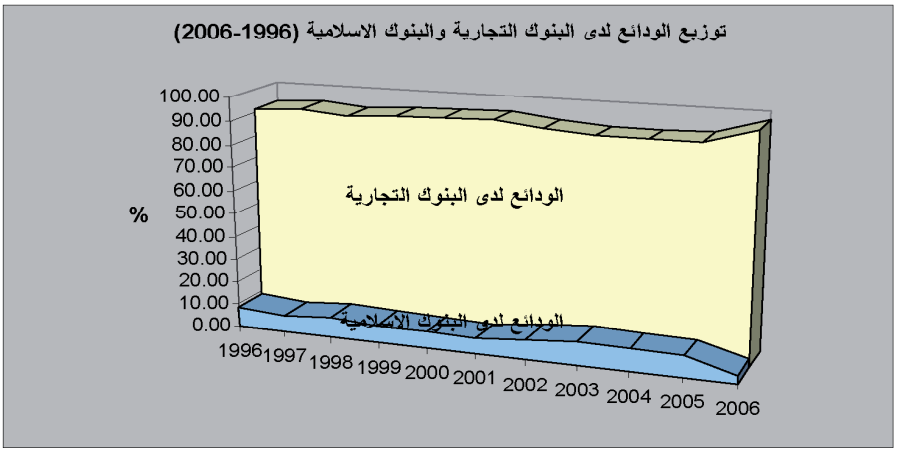

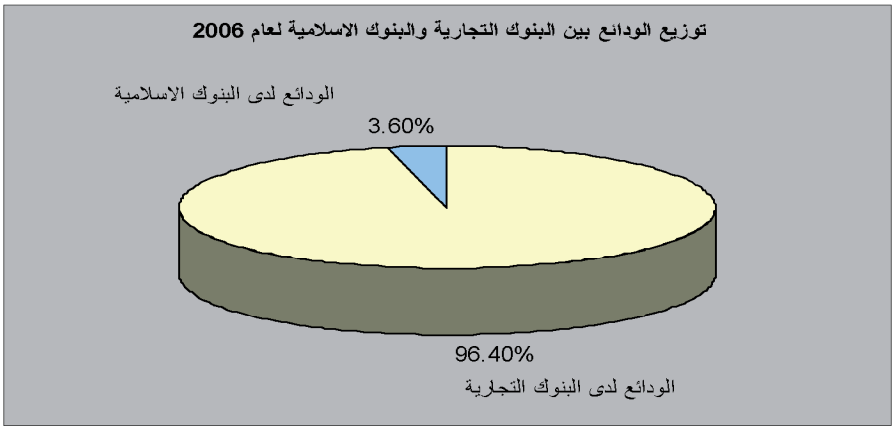

ج. توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٧) يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين هما:

- استحواذ البنوك الأردنية على حصة الأسد من إجمالي التسهيلات التي يقدمها الجهاز المصرفي الأردني (أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي التسهيلات)
- وجود تذبذب في توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، لتستقر التذبذبات على شكل ارتفاع ملحوظ في حصة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية من ٨٦,٤٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩١,٦٧٪ عام ٢٠٠٦ ، مقابل انخفاض حصة البنوك الإسلامية من ١٣,٥٦٪ عام ١٩٩٦ إلى ٨,٣٣٪ عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (7)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية إلى إجمالي التسهيلات	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات
	%	%
1996	86.44	13.56
1997	87.52	12.48
1998	95.50	4.50
1999	88.63	11.37
2000	92.32	7.68
2001	92.77	7.23
2002	91.83	8.17
2003	91.38	8.62
2004	91.28	8.72
2005	91.69	8.31
2006	91.67	8.33

المصدر: البيانات المالية للبنوك

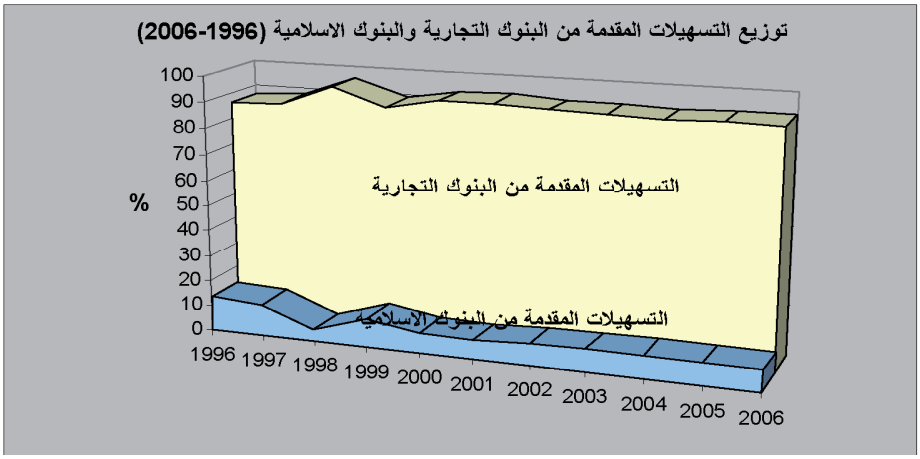

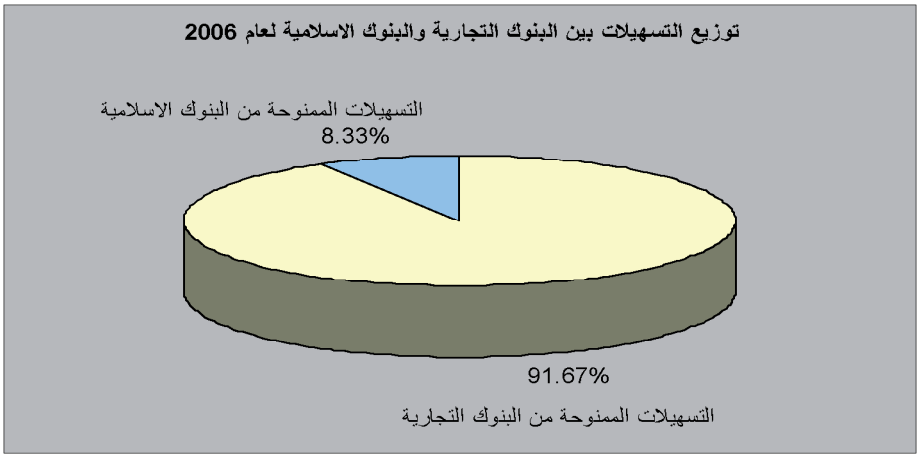

ثالثاً

تطور أداء البنوك العاملة في الأردن

ثالثا : تطور أداء البنوك العاملة في الأردن

١. تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن

تضاعفت موجودات البنوك العاملة في الأردن حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث ارتفعت من ٨,٨ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٦ ، بزيادة قدرها ١٥,٤ مليار دينار أو ما نسبته ١٧٣,٦ ٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٦ ٪ . وارتفعت نسبة موجودات البنوك الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية من ١٨٠,٣ ٪ عام ١٩٩٦الى ٢٣٩,٨ ٪ عام ٢٠٠٦ (جدول رقم ٨).

جدول رقم (8)

موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى GDP (1996-2006)

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الموجودات	نسبة إجمالي الموجودات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	%	%
1996	8857.7	6840.6	77.2	2017.1	22.8		180.3
1997	9679.2	7497.3	77.5	2181.9	22.5	9.3	188.4
1998	10460.3	7902.7	75.5	2557.5	24.4	8.1	186.5
1999	11551.2	8643.3	74.8	2907.9	25.2	10.4	199.9
2000	12913.5	9201.8	71.3	3711.7	28.7	11.8	215.3
2001	14153.6	9825.6	69.4	4328	30.6	9.6	222.4
2002	15119.3	10626.6	70.3	4492.7	29.7	6.8	222.5
2003	15701.5	11319.7	72.1	4381.8	27.9	3.9	217.2
2004	17821.1	12819	71.9	5002.1	28.1	13.5	220.5
2005	21086.5	15724.7	74.6	5361.8	25.4	18.3	234.0
2006	24237.6	18034.2	74.4	6203.4	25.6	14.9	239.8

المصدر: البنك المركزي الأردني

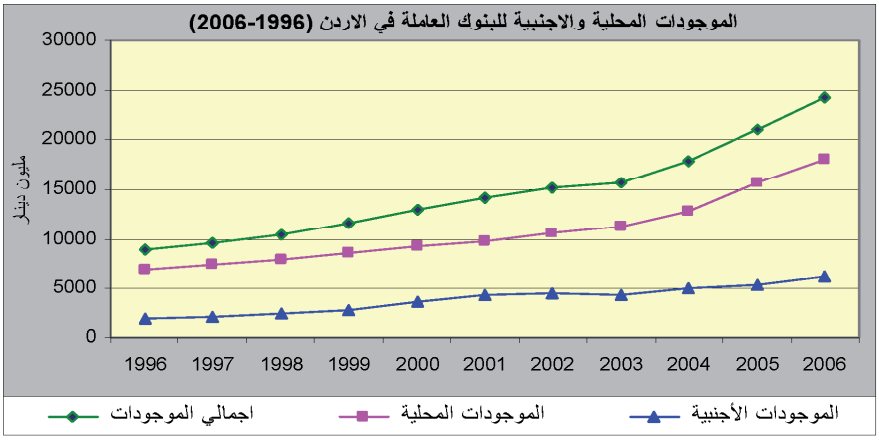

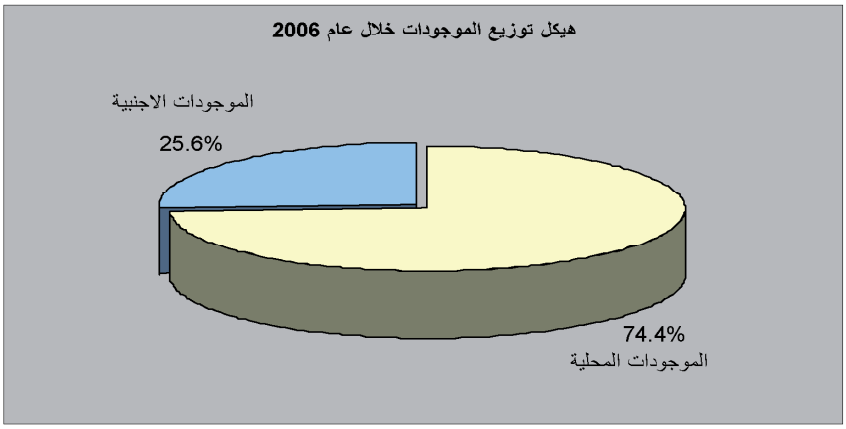

٢. تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن

أ – الودائع بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية:

ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بشكل تدريجي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ من ما يقارب ٦,٠ مليار دينار عام ١٩٩٦ الى ١٤,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٨,٦ مليار دينار أو ما نسبته ١٤٣,٦ ٪ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٩,٣ ٪ . وارتفعت نسبة الودائع لدى البنوك الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية من ١٢١,٩ ٪ عام ١٩٩٦الى ١٤٤,٤ ٪ عام ٢٠٠٦ (جدول رقم ٩) . ويتضح أن التغير الهيكلي للودائع كان لصالح الودائع بالدينار الأردني مما يشير إلى زيادة جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.

جدول رقم (9)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (1996-2006)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع بالعملة المحلية		الودائع بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الودائع	نسبة إجمالي الودائع إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %	%	%
1996	5,988.80	3,636.30	60.72	2,352.50	39.28	-	121.9
1997	6,387.90	4,076.70	63.82	2,311.20	36.18	6.7	124.3
1998	6,811.40	4,178.50	61.35	2,632.90	38.65	6.6	121.4
1999	7,502.40	4,681.40	62.40	2,821.00	37.60	10.1	129.8
2000	8,224.50	5,000.20	60.80	3,224.30	39.20	9.6	137.1
2001	8,721.30	5,203.70	59.67	3,517.60	40.33	6	137
2002	9,367.70	5,532.60	59.06	3,835.10	40.94	7.4	137.9
2003	9,969.40	6,082.90	61.02	3,886.50	38.98	6.4	137.9
2004	11,564.10	6,878.70	59.48	4,685.40	40.52	16	143.1
2005	13,119.30	8,364.50	63.76	4,754.80	36.24	13.4	145.6
2006	14,591.90	9,427.10	64.61	5,164.80	35.39	11.2	144.4

المصدر: البنك المركزي الأردني

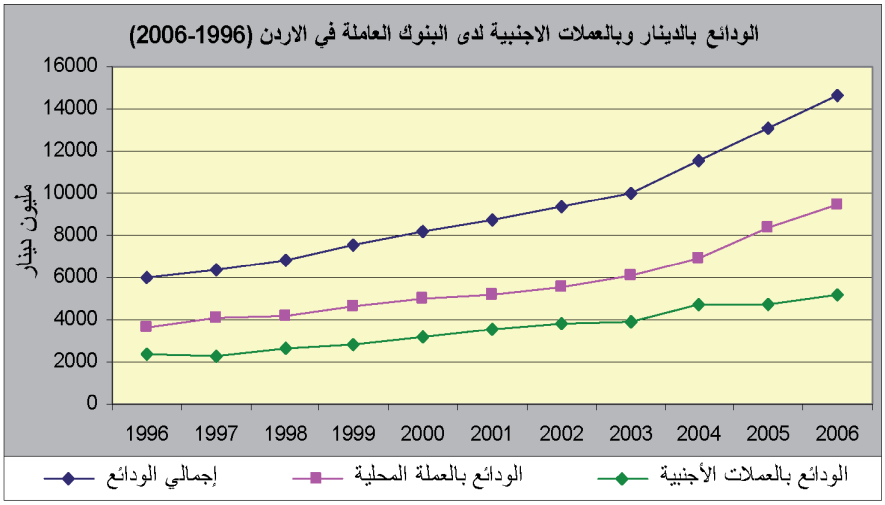

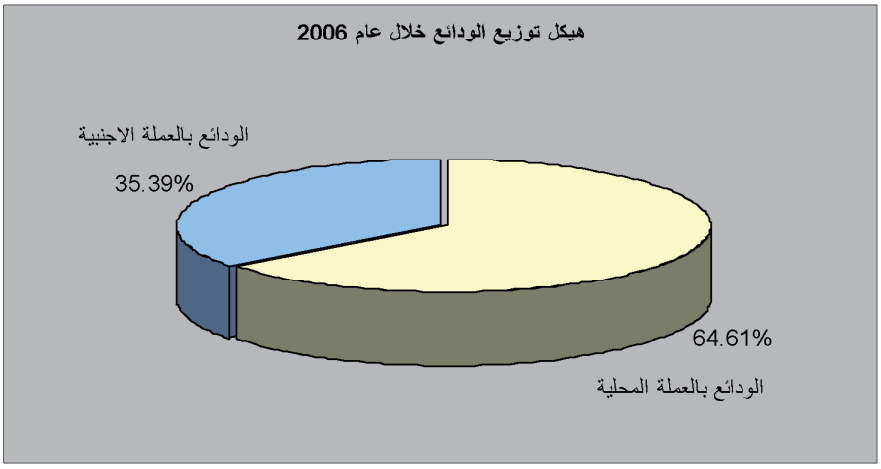

ب- تطور الودائع حسب أصنافها:

تغير هيكل الودائع حسب أصنافها خلال العقد الماضي لصالح الودائع تحت الطلب، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع من ١٥,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٦,٣٪ عام ٢٠٠٦، مقابل انخفاض نسبة الودائع لأجل من ٧١,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٦ ومحافظة ودائع التوفير على نسبتها تقريباً خلال العقد الماضي (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (10)

تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (1996–2006)

السنة	تحت الطلب		توفير		لأجل		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
1996	925.6	15.5	782.2	13.1	4281.0	71.5	5988.8
1997	1038.0	16.2	787.0	12.3	4562.9	71.4	6387.9
1998	1072.5	15.7	793.6	11.7	4945.3	72.6	6811.4
1999	1108.8	14.8	843.7	11.2	5549.9	74.0	7502.4
2000	1313.7	16.0	970.8	11.8	5940.0	72.2	8224.5
2001	1529.3	17.5	1067.2	12.2	6124.8	70.2	8721.3
2002	1920.4	20.5	1233.8	13.2	6213.5	66.3	9367.7
2003	2338.8	23.5	1510.6	15.2	6120.0	61.4	9969.4
2004	3244.1	28.1	1828.6	15.8	6491.4	56.1	11564.1
2005	3674.4	28.0	1956.6	14.9	7488.3	57.1	13119.3
2006	3835.4	26.3	1997.1	13.7	8759.4	60.0	14591.9

المصدر: البنك المركزي الأردني

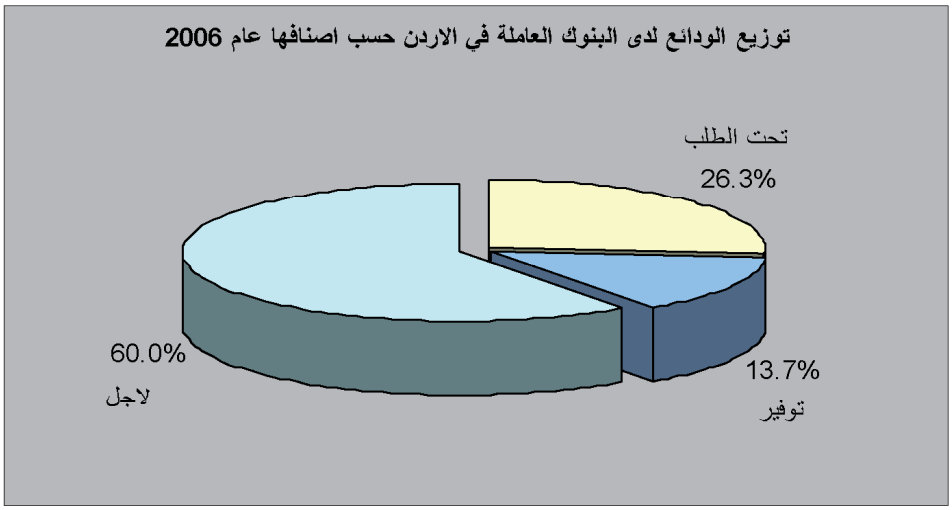

٣. تطور التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن

أ- تطور التسهيلات بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية :

من خلال البيانات المتوفرة في الجدول رقم (١١) يمكن ملاحظة ما يلي :

- ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك من ٣,٩ مليار دينار عام ١٩٩٦ الى ٩,٧ مليار دينار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٥,٨ مليار دينار أو بما نسبته ١٤٩,٠ ٪ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٩,٩ ٪ .
- ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية من ٧٩,٨ ٪ عام ١٩٩٦ الى ٩٦,٦ ٪ عام ٢٠٠٦ .
- ارتفاع نسبة التسهيلات بالعملات الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات من ٨,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (11)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (1996-2006)

السنة	إجمالي التسهيلات	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي التسهيلات	نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %	%	%
1996	3,920.30	3,590.40	91.58	329.90	8.42		79.8
1997	3,979.70	3,562.70	89.52	417.00	10.48	1.5	77.5
1998	4,285.30	3,746.10	87.42	539.20	12.58	7.7	76.4
1999	4,466.00	3,871.70	86.69	594.30	13.31	4.2	77.3
2000	4,546.50	3,936.80	86.59	609.70	13.41	1.8	75.8
2001	4,948.90	4,251.90	85.92	697.00	14.08	8.9	77.8
2002	5,130.00	4,311.90	84.05	818.10	15.95	3.7	75.5
2003	5,262.40	4,333.00	82.34	929.40	17.66	2.6	72.8
2004	6,189.20	5,227.90	84.47	961.30	15.53	17.6	76.6
2005	7,744.30	6,887.40	88.94	856.90	11.06	25.1	85.9
2006	9,761.90	8,761.80	89.76	1,000.10	10.24	26.1	96.6

المصدر: البنك المركزي الأردني

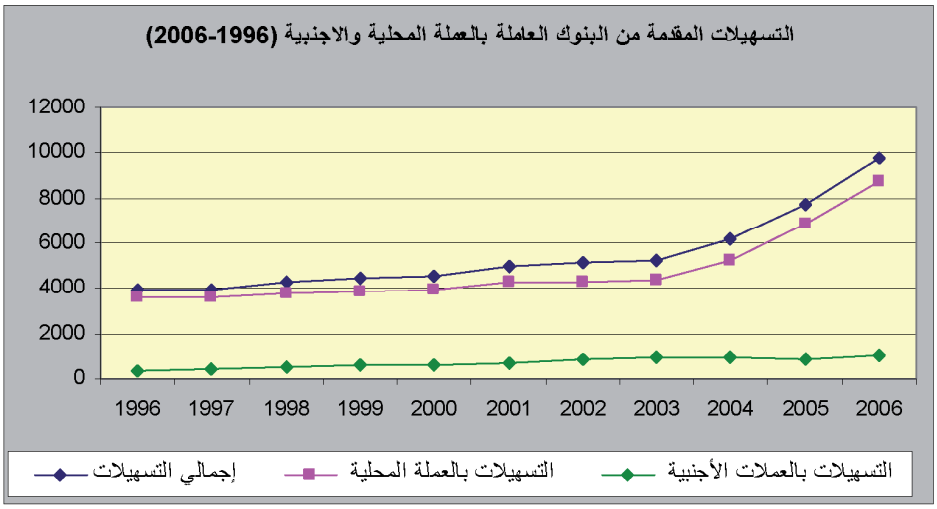

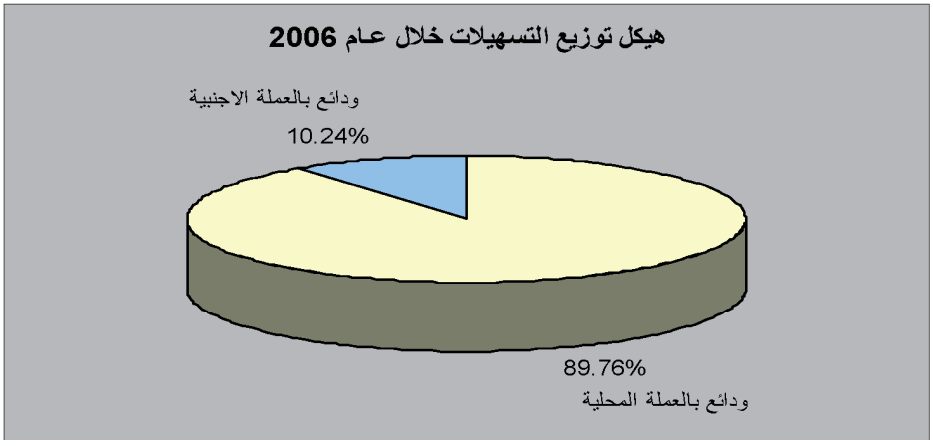

ب . تطور التسهيلات حسب أصنافها:

تشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (١٢) إلى ما يلي :

- ارتفاع نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسهيلات من ٥٧,٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ٧٩,١٪ عام ٢٠٠٦، مقابل انخفاض نسبة الجاري مدين والكمبيالات من ٣١,٢٪ و ١١٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٦,٢٪ و ٤,٧٪ عام ٢٠٠٦ على التوالي.

جدول رقم (12)

تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (1996–2006)

السنة	جاري مدين		قروض وسلف		كمبيالات		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
1996	1223.0	31.2	2265.7	57.8	431.6	11.0	3920.3
1997	1216.6	30.6	2340.6	58.8	422.5	10.6	3979.7
1998	1329.1	31.0	2547.1	59.4	409.1	9.5	4285.3
1999	1394.9	31.2	2668.5	59.8	402.6	9.0	4466.0
2000	1419.8	31.2	2711.4	59.6	415.3	9.1	4546.5
2001	1368.2	27.6	3115.1	62.9	465.3	9.4	4948.6
2002	1304.2	25.4	3428.6	66.8	397.2	7.7	5130.0
2003	1304.7	24.8	3620.5	68.8	337.2	6.4	5262.4
2004	1343.4	21.7	4499.6	72.7	346.2	5.6	6189.2
2005	1572.9	20.3	5813.9	75.1	357.5	4.6	7744.3
2006	1580.5	16.2	7722.1	79.1	459.3	4.7	9761.9

المصدر: البنك المركزي الأردني

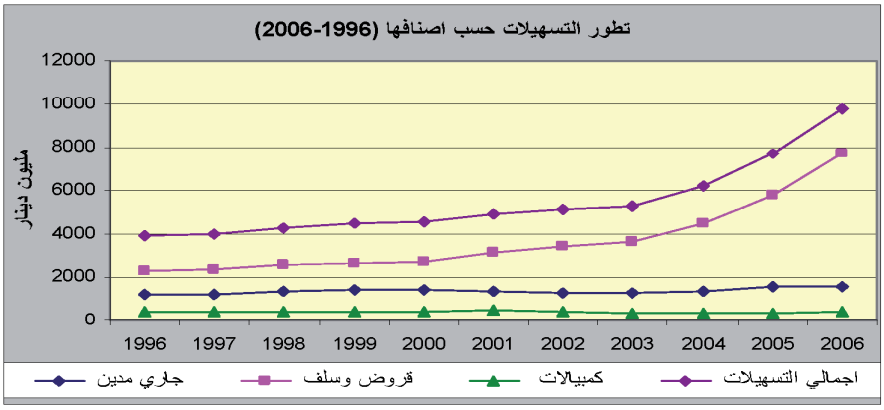

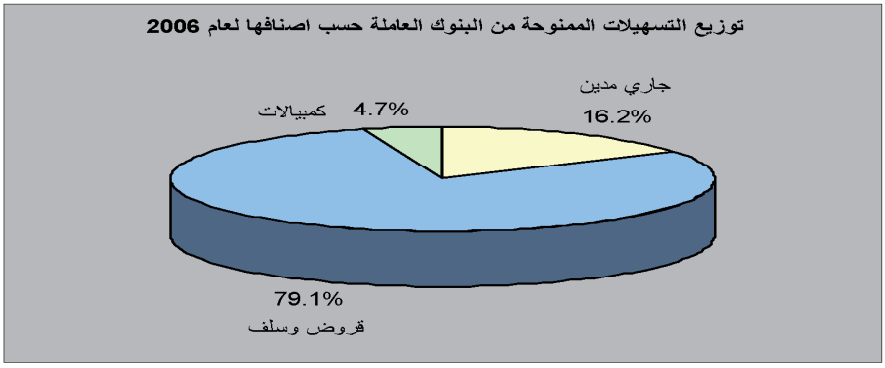

ج. توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية:

استحوذت ثلاثة قطاعات رئيسة (التجارة العامة ، الانشاءات ، الصناعة) على اكثر من ٥٥٪ من التسهيلات الممنوحة من البنوك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، وشكلت التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة العامة وحدها حوالي ربع التسهيلات المقدمة من البنوك لنفس الفترة . فيما لم تتجاوز قطاعات التعدين والزراعة والخدمات المالية والنقل والسياحة ١٤٪ من اجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) .

كما ويلاحظ وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة التسهيلات الأخرى إلى إجمالي التسهيلات من ٢٠,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧,٣٪ عام ٢٠٠٦، وتجدر الإشارة إلى أن اغلب هذه التسهيلات هي قروض شخصية ومنها أيضاً شراء أسهم والتي لا تزيد عن ٣,٧٪ من إجمالي التسهيلات و ٩,٨٪ من بند تسهيلات أخرى (جدول رقم ١٣).

جدول رقم (13)

توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (1996-2005)

مليون دينار

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	79.5	93.3	115.3	117.3	128.0	105.5	102.9	98.8	113.6	110.9	140.9
التعدين	104.7	86.6	85.9	102.9	100.7	77.7	95.3	78.0	77.7	56.5	42.8
الصناعة	505.9	503.9	615.9	663.3	683.4	728.6	789.8	801.4	895.3	981.6	1093.1
التجارة العامة	1035.7	1064.5	1104.7	1127.0	1112.5	1206.1	1250.9	1327.3	1472.9	1585.0	1916.6
الإنشاءات	777.8	775.2	791.4	758.7	744.9	728.9	764.9	804.5	953.2	1162.1	1560.8
خدمات النقل	200.3	217.7	223.6	197.0	134.2	132.1	163.6	166.6	174.1	219.6	291
السياحة والفنادق والمطاعم	53.6	70.0	108.7	140.5	155.2	171.0	173.5	172.8	154.9	181.2	195.1
خدمات و مرافق عامة	214.4	220.2	223.0	232.0	240.0	326.4	349.7	349.0	494.3	554.1	637.3
الخدمات المالية	156.4	154.1	161.2	174.0	152.8	150.9	139.7	133.1	97.2	176.1	242.1
أخرى	792.0	794.2	855.6	953.3	1094.8	1321.7	1299.7	1330.9	1756.0	2717.2	3642.2

المصدر: البنك المركزي الأردني

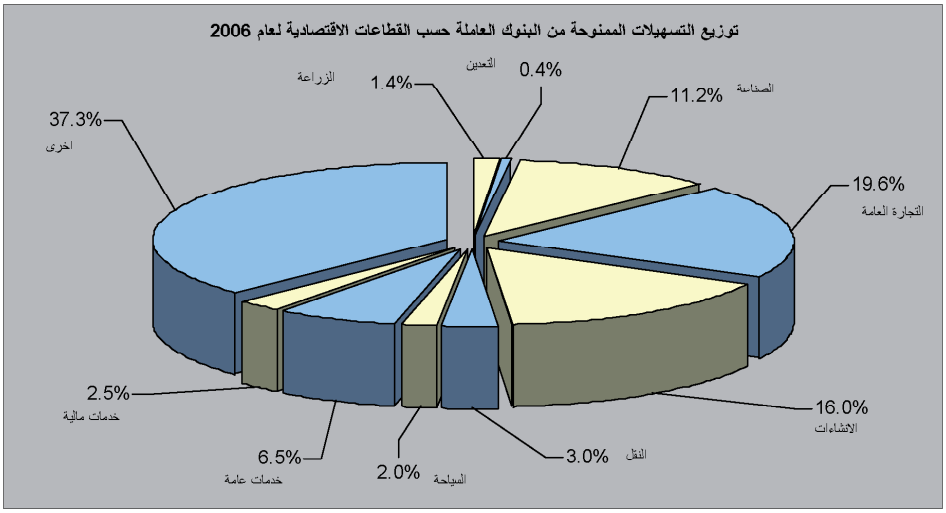

٤. تطور حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن

ارتفعت حقوق الملكية في البنوك بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ من ٤١٤,٤ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٣,١ مليار دينار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢,٦ مليار دينار أو ما نسبته ٦٣٧,٨ ٪ (جدول رقم ١٤).

جدول رقم (14)

حقوق الملكية للبنوك (1996-2006)

السنة	حقوق الملكية	معدل النمو
	مليون دينار	%
1996	414.4	-
1997	680.1	64.1
1998	812.0	19.4
1999	843.5	3.9
2000	925.3	9.7
2001	1,016.9	9.9
2002	1,050.6	3.3
2003	1,122.0	6.8
2004	1,516.9	35.2
2005	2,084.3	37.4
2006	3,057.5	46.7

المصدر: البيانات المالية للبنوك

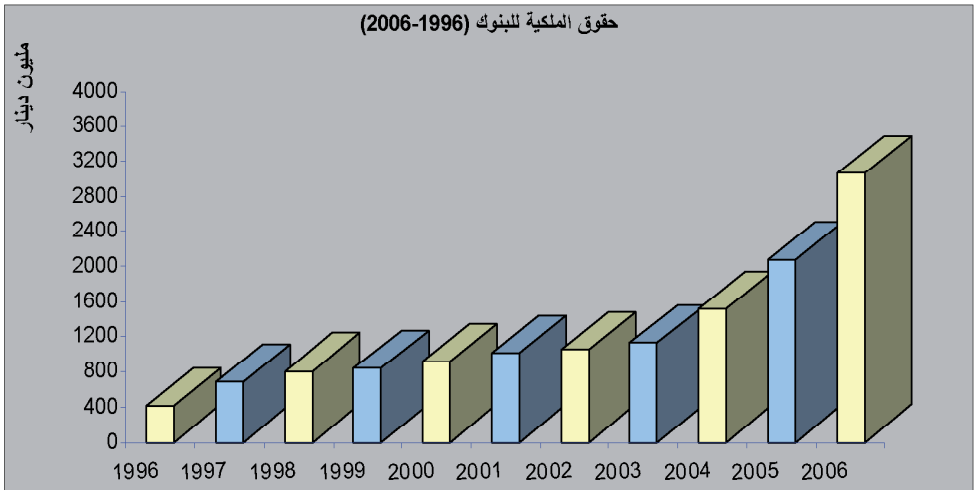

٥. التركز المصرفي

يقاس التركز المصرفي بقياس مجموع الحصص السوقية لأكبر ثلاثة بنوك من إجمالي الموجودات والودائع والتسهيلات (تشير الدراسات إلى انه إذا كانت نسبة التركز لأكبر ثلاثة بنوك اكبر من ٤٠٪ فان القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار)، وكما تشير البيانات فقد انخفضت نسبة التركز بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي وهذا مؤشر على زيادة درجة المنافسة في الجهاز المصرفي الأردني.

أ. تركز الموجودات :

انخفضت حصة موجودات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي موجودات البنوك المرخصة من ٦١٪ عام ١٩٩٦ إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٦.

ب. تركز الودائع :

انخفضت حصة ودائع أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من ٦٢,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ٥١,٣ ٪ عام ٢٠٠٦.

ج. تركز التسهيلات :

انخفضت حصة تسهيلات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة من ٥٨,٨ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٤٢,٥٪ عام ٢٠٠٦ .

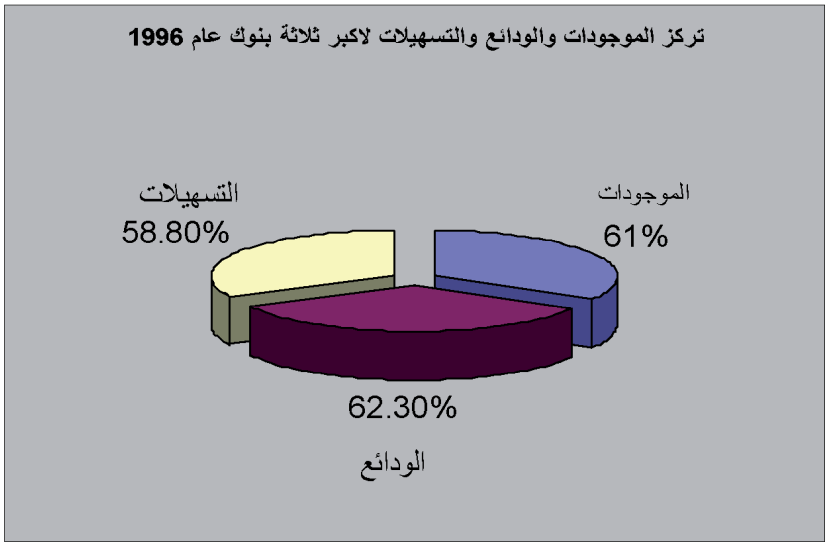

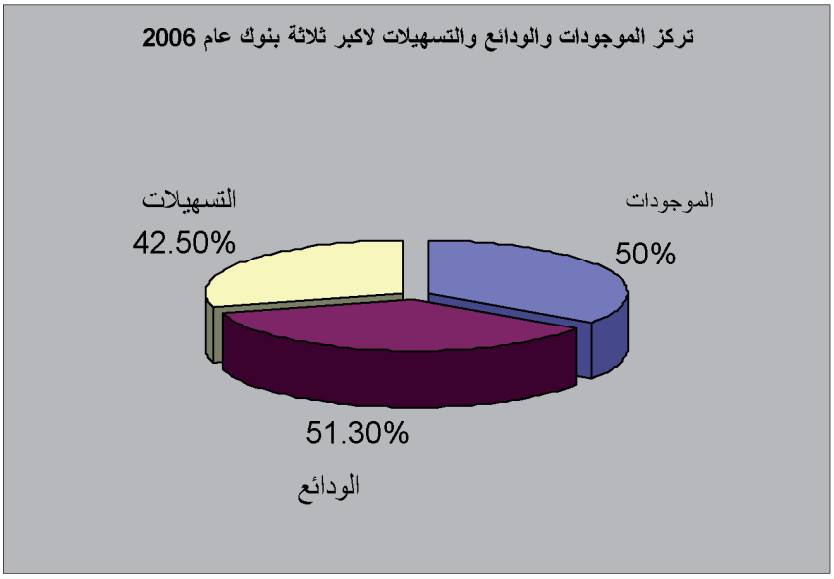

٦. معدل العائد على الموجودات

ارتفع معدل العائد على الموجودات تدريجياً خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد أن شهد انخفاضاً في نهاية التسعينيات ليسجل عام ٢٠٠٥ أعلى معدل عائد على الموجودات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث بلغ المعدل ٢,٤ ٪ (جدول رقم ١٥).

جدول رقم (15)

معدل العائد على الموجودات (1996-2006)

السنة	أرباح البنوك العاملة في الأردن	موجودات البنوك	معدل العائد على الموجودات
	مليون دينار	مليون دينار	%
1996	88.0	8,857.7	0.99
1997	86.9	9,679.2	0.90
1998	108.4	10,460.3	1.04
1999	64.2	11,551.2	0.56
2000	69.2	12,913.5	0.54
2001	129.5	14,153.6	0.92
2002	134.5	15,119.3	0.89
2003	148.8	15,701.5	0.95
2004	241.5	17,821.1	1.35
2005	505.2	21,086.5	2.40
2006	552.3	24,237.6	2.28

المصدر: الأرباح من البيانات المالية للبنوك والموجودات من بيانات البنك المركزي الأردني

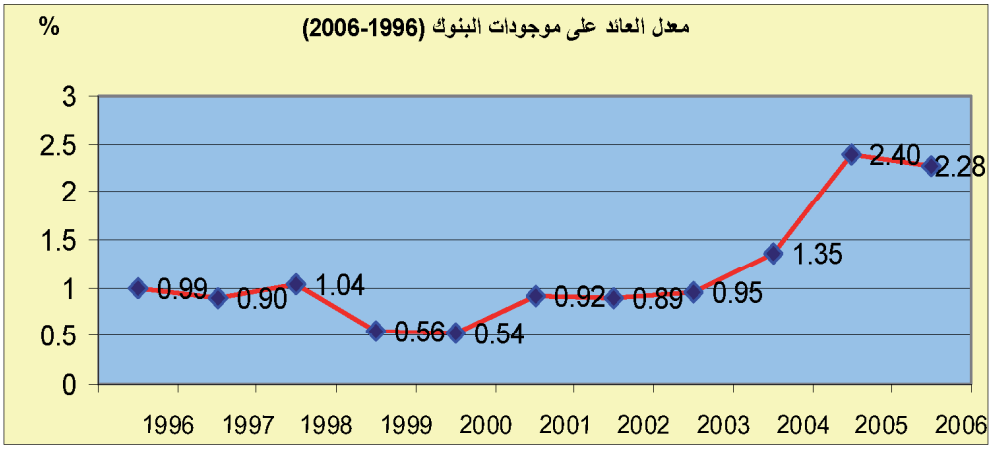

٧. معدل العائد على حقوق الملكية

ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية تدريجياً خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد أن شهد انخفاضاً في نهاية التسعينيات ليسجل عام ٢٠٠٥ أعلى معدل عائد على الملكية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث بلغ المعدل ٨, ٢٤ ٪ (جدول رقم ١٦).

جدول رقم (16)

معدل العائد على حقوق الملكية (1996-2006)

السنة	أرباح البنوك العاملة في الأردن	حقوق الملكية للبنوك	معدل العائد على الملكية
	مليون دينار	مليون دينار	%
1996	88.0	414.4	21.2
1997	86.9	680.1	12.8
1998	108.4	812.0	13.3
1999	64.2	843.5	7.6
2000	69.2	925.3	7.5
2001	129.5	1,016.9	12.7
2002	134.5	1,050.6	12.8
2003	148.8	1,122.0	13.3
2004	241.5	1,516.9	15.9
2005	505.2	2,084.3	24.2
2006	552.3	3,057.5	18.1

المصدر: البيانات المالية للبنوك

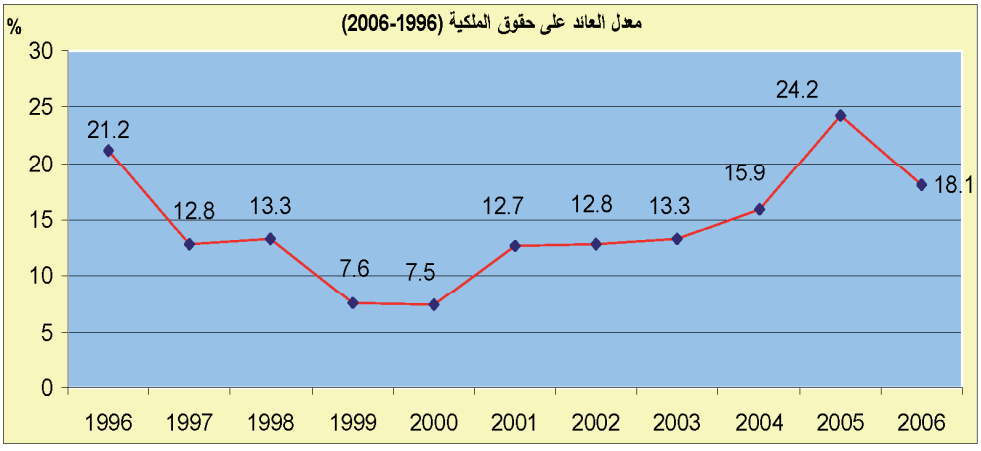

٨. تحسن تصنيف البنوك

حققت البنوك نتائج جيدة على صعيد التصنيفات الائتمانية التي درجت على منحها مؤسسات تصنيف عالمية متخصصة وذات خبرة ومصداقية عالية ، مثل مؤسسة "موديز " و"ستاندرد اند بورز" و"فيتش" وغيرها من المؤسسات الدولية ، حيث ارتقى عدد من البنوك الأردنية إلى درجات رفيعة جدا وبعضها تصدر قائمة البنوك والمؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

ان حصول البنوك على تصنيفات جيدة لا يعكس فقط ارتقاء في المؤشرات الائتمانية والمالية وارتقاء في الخدمات والمنتجات والجودة وارتفاعها إلى أعلى المعايير المعتمدة في عالم الصناعة المصرفية والمالية الدولية، إنما يؤكد الدور الذي تقوم به الإدارات العليا للبنوك وكافة كوادرها والجهود التي تبذلها من اجل وضع الخطط والاستراتيجيات الضرورية لوصول بنوكها إلى مستويات عالية ومتقدمة جدا على كافة الأصعدة، تمكنها من الحصول على أفضل التصنيفات الائتمانية.

ولا شك أن تلك التصنيفات الائتمانية الرفيعة هي شهادة على سلامة توجهات البنك المركزي الأردني ودقة الإجراءات والعمليات التي يضعها وفقاً لأعلى المواصفات والمعايير العالمية .

تصنيف البنوك حسب مؤسسة **Capital Intelligence Rating**

Since	Outlook	Support	Financial	البنك
12/2005	Stable	3	A-	البنك العربي
10/2006	Stable	3	A-	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
11/2006	Stable	3	BBB+	البنك الأردني الكويتي
10/2006	Stable	3	BBB	بنك المال الأردني
10/2006	Stable	3	BBB	بنك الاستثمار العربي الأردني
8/2005	Stable	2	BBB-	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
10/2006	Stable	3	BBB-	البنك الإسلامي الأردني
10/2005	Stable	3	BB+	بنك القاهرة عمان
2/2005	Stable	3	BB	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
10/2004	Stable	3	BB	بنك الأردن
1/2007	Stable	3	BB	البنك الأهلي الأردني

MOODYS RATING تصنيف البنوك حسب مؤسسة

Short Term	Bank Financial Strength	JR Subordinated Debt	Subordinated Debt	Senior Unsecured Debt	Bank Deposits ST	Bank Deposits LT	Outlook	البنك
NP	C+				P-2	A3	STA(m)	البنك العربي
	D+				P-2	Ba3		بنك الإسكان للتجارة والتمويل
	D+					B2/NP		بنك لبنان والمهجر
	E+					Ba3/NP	NEGATIVE	بنك القاهرة عمان
						Aa3	STABLE	بنك الكويت الوطني
NP						B3		بنك عودة
	C+					Aa3	STABLE	بنك HSBC
				Aa1				سيتي بنك
P-1	C	A3	A3	A2		A2	STABLE	بنك ستاندر تشارترد

STANDARD & POOR RATING تصنيف البنوك حسب مؤسسة

Senior Debt	Counter Party ST	Local issuer credit LT	Foreign issuer credit ST	Foreign issuer credit LT	Outlook	البنك
		BBB	A-3	BBB	STABLE	البنك العربي
				A		بنك لبنان والمهجر
			C	B-		بنك عودة
AA-						سيتي بنك
	A-1	A+	A-1	A+	STABLE	بنك ستاندرد تشارترد

FITCH RATING تصنيف البنوك حسب مؤسسة

Short Term	Senior Debt	Support	Individual	Foreign Currency (ST)	Foreign Currency (LT)	Outlook	البنك
			B	F2	A-	STABLE	البنك العربي
		3	C/D	B	BB-	STABLE	بنك الأردن
				B	B-		بنك عودة
		1	B	F1+	AA-	POSITIVE	HSBC
					A+		بنك لبنان والمهجر
	AA+						سيتي بنك
F1	A+					STABLE	بنك ستاندرد تشارترد

رابعاً

البنوك المدرجة في البورصة

رابعاً: البنوك المدرجة في البورصة

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة

يبلغ عدد البنوك المدرجة أسهمها في بوصة عمان ١٤ بنكاً، وقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة للبنوك المدرجة في البورصة من ٨٣ مليون دينار عام ١٩٩٦ (وشكلت ما نسبته ٣٣,٤٪ من قيمة الأسهم المتداولة في البورصة) إلى ٢,٩ مليار دينار تقريباً عام ٢٠٠٦ (وشكلت ما نسبته ٢٠,٢ ٪ من قيمة الأسهم المتداولة في البورصة) (جدول رقم ١٧).

جدول رقم (17)

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية وقيمة الأسهم المتداولة (1996-2006)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية		قيمة الأسهم المتداولة بالمليون دينار		
	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي للبنوك	قيمة الأسهم المتداولة بالسوق	قيمة الأسهم المتداولة للبنوك	نسبة قيمة الأسهم المتداولة للبنوك إلى قيمة الأسهم المتداولة بالسوق (%)
1996	1535.0	1944.0	248.58	83.10	33.43
1997	1692.0	2323.0	355.24	165.45	46.57
1998	1701.0	2817.0	464.37	192.66	41.49
1999	1674.0	2519.0	389.48	128.12	32.90
2000	1331.0	1987.0	287.80	128.56	44.67
2001	1727.0	2752.0	662.55	300.28	45.32
2002	1700.2	2556.6	946.70	349.78	36.95
2003	2614.5	4433.6	1,843.04	524.84	28.48
2004	4245.5	7230.9	3,793.25	1,693.00	44.63
2005	8191.5	16892.0	16,871.05	6,043.41	35.82
2006	5518.1	10704.7	14,205.00	2,867.83	20.19

المصدر: بورصة عمان

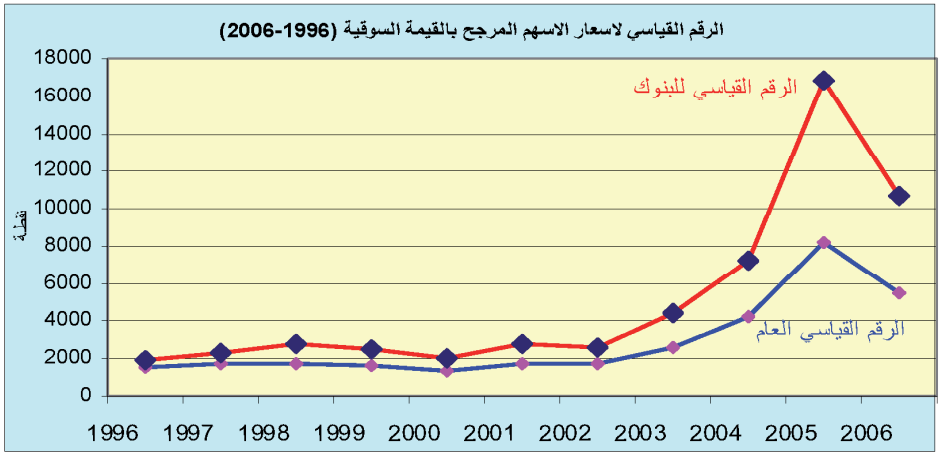
الرقم القياسي لاسعار الاسهم المرجح بالقيمة السوقية (2006-1996)
18000
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
نقطة
1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006
الرقم القياسي للبنوك
الرقم القياسي العام

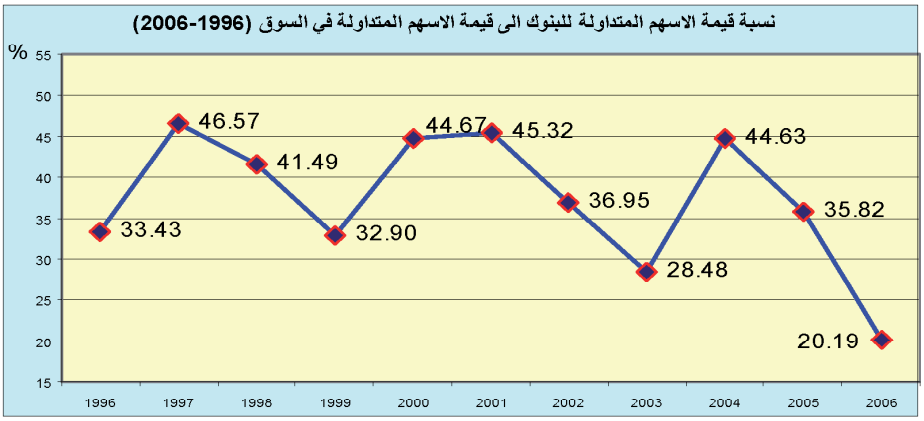
نسبة قيمة الاسهم المتداولة للبنوك الى قيمة الاسهم المتداولة في السوق (2006-1996)
%
55
50
45
40
35
30
25
20
15
1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006
33.43
46.57
41.49
32.90
44.67
45.32
36.95
28.48
44.63
35.82
20.19

٢. مساهمة غير الاردنيين في ملكية اسهم البنوك

ارتفعت مساهمة غير الاردنيين في ملكية اسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٤٩,٤ ٪ عام ٢٠٠١ الى حوالي ٥٥٪ عام ٢٠٠٦ (جدول رقم ١٨).

جدول رقم (18)

نسبة ملكية غير الأردنيين في أسهم البنوك المتداولة المدرجة في البورصة (2001-2006)

السنة	قيمة الأسهم المتداولة للبنوك	ملكية غير الأردنيين في أسهم البنوك المتداولة	
	مليون دينار	مليون دينار	%
2001	300.28	148.34	49.40
2002	349.78	175.59	50.20
2003	524.84	261.37	49.80
2004	1,693.00	866.82	51.20
2005	6,043.41	3,305.75	54.70
2006	2,867.83	1,575.87	54.95

المصدر: بورصة عمان

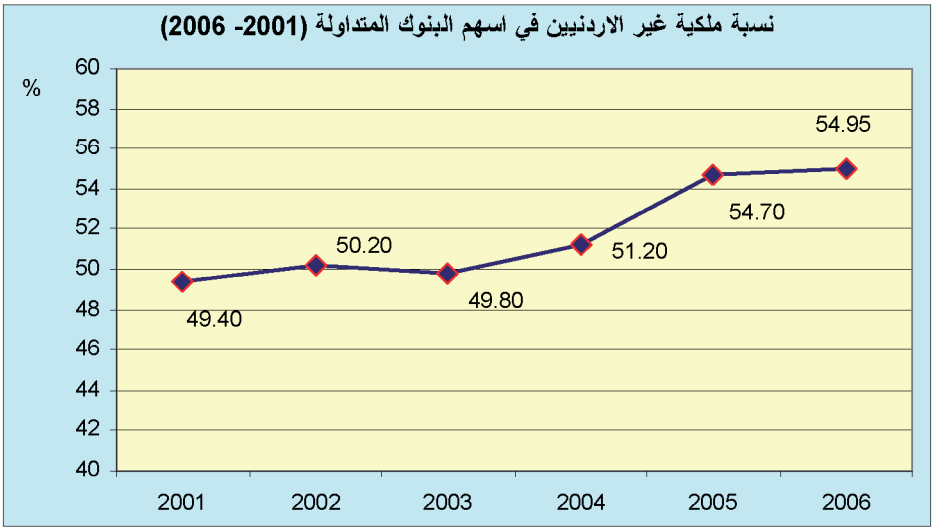

خامساً

تطور هيكل أسعار الفوائد

خامساً : تطور هيكل أسعار الفوائد

١. تطور هيكل اسعار الفوائد على الودائع

شهد الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكاله انخفاضاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من التسعينات وحتى عام ٢٠٠٤، ومن ثم بدأ بالارتفاع التدريجي، وكان الارتفاع ملحوظاً للوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل (جدول رقم ١٩).

جدول رقم (19)

تطور الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (1996–2006)

السنة	تحت الطلب	توفير	لأجل
	%	%	%
1996	1.190%	5.220%	8.850%
1997	1.270%	4.790%	8.910%
1998	1.350%	4.560%	8.330%
1999	1.460%	4.190%	7.890%
2000	1.200%	3.760%	6.550%
2001	1.060%	2.910%	5.190%
2002	0.910%	1.840%	3.970%
2003	0.500%	0.880%	2.750%
2004	0.380%	0.730%	2.490%
2005	0.470%	0.830%	3.520%
2006	0.870%	0.990%	5.130%

المصدر: البنك المركزي الأردني

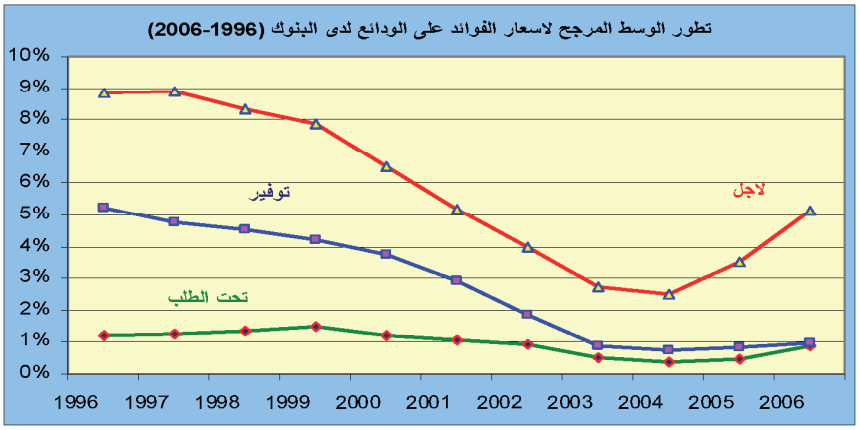

٢.تطور هيكل أسعار الفوائد على التسهيلات

انخفض الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بانواعها اعتبارا من عام ١٩٩٨ تقريباً وحتى عام ٢٠٠٤ ، ثم عاود للارتفاع التدريجي بعد ذلك (جدول رقم ٢٠).

جدول رقم (20)

تطور الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن (1996–2006)

السنة	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات وإسناد مخصومة
	%	%	%
1996	12.930%	11.600%	12.660%
1997	13.120%	12.550%	13.440%
1998	12.490%	12.890%	13.970%
1999	12.660%	12.670%	13.370%
2000	11.600%	11.380%	12.810%
2001	10.420%	10.450%	11.880%
2002	9.350%	9.850%	10.950%
2003	9.430%	8.920%	10.240%
2004	8.790%	7.590%	8.980%
2005	9.260%	8.100%	7.920%
2006	9.230%	8.560%	8.720%

المصدر: البنك المركزي الأردني

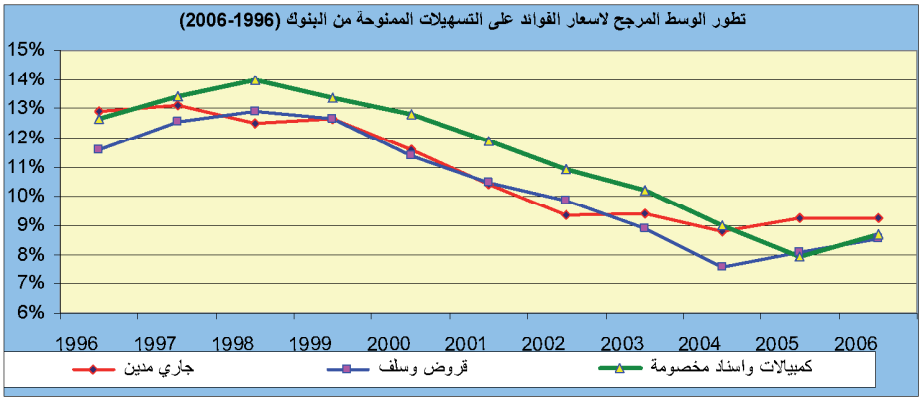

سادساً

ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٦

سادساً: ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٦ *

١. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (21)

ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات
البنك العربي	1	5,527.73	24.45%
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	3,580.83	15.84%
البنك الاردني الكويتي	3	1,549.24	6.85%
البنك الاسلامي الاردني **	4	1,462.61	6.47%
البنك الاهلي الاردني	5	1,366.03	6.04%
بنك الاردن	6	1,235.17	5.46%
بنك القاهرة عمان	7	967.80	4.28%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	8	877.68	3.88%
بنك المال الاردني	9	827.08	3.66%
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	10	671.92	2.97%
بنك HSBC	11	587.07	2.60%
البنك العربي الاسلامي الدولي	12	574.76	2.54%
البنك التجاري الأردني	13	505.67	2.24%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	14	490.80	2.17%
بنك ستاندرد تشارترد	15	483.89	2.14%
بنك الاستثمار العربي الاردني	16	457.05	2.02%
بنك عودة	17	323.00	1.43%
البنك العقاري المصري العربي	18	269.56	1.19%
بنك الكويت الوطني	19	229.78	1.02%
سيتي بنك ن أ	20	228.28	1.01%
بنك سوسيته جنرال الأردن	21	162.79	0.72%
بنك لبنان والمهجر	22	142.55	0.63%
مصرف الرافدين	23	84.03	0.37%
الإجمالي		22,605.32	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

* تم تدقيق ارقام هذا الفصل من البنوك مباشره.

** يختلف ترتيب البنك الاسلامي اذا تم احتساب البنود خارج الميزانية.

٢. ترتيب البنوك حسب الودائع لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (22)

ترتيب البنوك حسب حجم الودائع لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع
البنك العربي	1	4,832.01	27.84%
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	2,699.64	15.55%
البنك الاردني الكويتي	3	1,183.87	6.82%
البنك الأهلي الأردني	4	1,121.77	6.46%
بنك الأردن	5	1,076.43	6.20%
بنك القاهرة عمان	6	807.58	4.65%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	7	715.18	4.12%
بنك المال الأردني	8	543.99	3.13%
بنك HSBC	9	506.12	2.92%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	10	501.70	2.89%
البنك الاسلامي الأردني *	11	424.66	2.45%
البنك التجاري الاردني	12	424.21	2.44%
بنك ستاندرد تشارترد	13	412.79	2.38%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	14	379.33	2.19%
بنك الاستثمار العربي الاردني	15	372.46	2.15%
بنك عودة	16	295.50	1.70%
البنك العربي الاسلامي الدولي	17	211.55	1.22%
البنك العقاري المصري العربي	18	192.89	1.11%
سيتي بنك ن أ	19	190.92	1.10%
بنك الكويت الوطني	20	171.82	0.99%
بنك سوسيته جنرال الأردن	21	128.39	0.74%
بنك لبنان والمهجر	22	117.11	0.67%
مصرف الرافدين	23	48.77	0.28%
المجموع		17,358.67	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

* يختلف ترتيب البنك الاسلامي اذا تم احتساب البنود خارج الميزانية.

٣. ترتيب البنوك حسب التسهيلات لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (23)

ترتيب البنوك حسب حجم التسهيلات الائتمانية (بالصافي) لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات
البنك العربي	1	1,702.98	18.32%
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	1,312.66	14.05%
البنك الاردني الكويتي	3	804.66	8.61%
بنك الاردن	4	600.18	6.42%
البنك الاسلامي الأردني *	5	576.21	6.17%
مصرف الرافدين	6	508.53	5.44%
البنك الأهلي الأردني	7	483.75	5.18%
بنك المال الأردني	8	472.16	5.05%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	9	427.03	4.57%
بنك القاهرة عمان	10	413.22	4.42%
البنك التجاري الاردني	11	268.70	2.88%
البنك العربي الإسلامي الدولي	12	233.06	2.49%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	13	221.95	2.38%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	14	209.63	2.24%
بنك HSBC	15	205.49	2.20%
بنك ستاندرد تشارترد	16	181.16	1.94%
بنك الاستثمار العربي الاردني	17	168.49	1.80%
البنك العقاري المصري العربي	18	159.37	1.71%
بنك عودة	19	125.28	1.34%
بنك سوسيته جنرال الأردن	20	96.31	1.03%
بنك لبنان والمهجر	21	71.66	0.77%
بنك الكويت الوطني	22	70.77	0.76%
سيتي بنك ن أ	23	28.11	0.30%
المجموع		9,341.36	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

* يختلف ترتيب البنك الاسلامي اذا تم احتساب البنود خارج الميزانية

٤. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (24)

ترتيب البنوك حسب حجم حقوق الملكية لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى اجمالي حقوق الملكية
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1	788.55	26.46%
البنك العربي	2	534.08	17.92%
البنك الاهلي الاردني	3	205.28	6.89%
البنك الاردني الكويتي	4	179.24	6.01%
بنك المال الاردني	5	148.49	4.98%
بنك الاردن	6	131.96	4.43%
بنك القاهرة عمان	7	116.74	3.92%
البنك الاسلامي الاردني	8	115.31	3.87%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	9	100.74	3.38%
البنك التجاري الاردني	10	75.35	2.53%
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	11	74.00	2.48%
بنك الاستثمار العربي الاردني	12	68.69	2.30%
البنك العربي الإسلامي الدولي	13	62.79	2.11%
بنك HSBC	14	62.29	2.09%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	15	57.31	1.92%
بنك الكويت الوطني	16	53.46	1.79%
بنك ستاندرد تشارترد	17	47.45	1.59%
مصرف الرافدين	18	32.11	1.08%
سيتي بنك ن أ	19	31.50	1.06%
بنك سوسيته جنرال الأردن	20	25.21	0.85%
البنك العقاري المصري العربي	21	25.19	0.85%
بنك عودة	22	23.17	0.78%
بنك لبنان والمهجر	23	21.79	0.73%
المجموع		2,980.69	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

٥. ترتيب البنوك حسب رأس المال لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (25)

ترتيب البنوك حسب رأس المال لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى اجمالي رأس المال
البنك العربي	1	356.000	22.14%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	250.000	15.55%
بنك المال الأردني	3	116.000	7.21%
البنك الأهلي الأردني	4	110.000	6.84%
بنك الأردن	5	86.000	5.35%
البنك الأردني الكويتي	6	75.000	4.66%
بنك القاهرة عمان	7	67.500	4.17%
البنك الإسلامي الأردني	8	65.000	4.04%
البنك التجاري الأردني	9	57.500	3.58%
بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	10	55.000	3.42%
بنك الكويت الوطني	11	50.000	3.11%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	12	44.850	2.79%
بنك الاستثمار العربي الأردني	13	44.000	2.74%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	14	44.000	2.74%
البنك العربي الإسلامي الدولي	15	40.000	2.49%
بنك سوسيته جنرال – الأردن	16	26.971	1.68%
سيتي بنك	17	23.520	1.46%
البنك العقاري المصري العربي	18	20.000	1.24%
بنك عودة	19	20.000	1.24%
بنك لبنان والمهجر	20	20.000	1.24%
بنك HSBC	21	14.000	0.87%
بنك ستاندرد تشارترد	22	13.000	0.81%
مصرف الرافدين	23	10.000	0.62%
المجموع		1,608.341	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

٦. ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة قبل الضريبة لعام ٢٠٠٦

(فروع الأردن فقط)

جدول رقم (26)

ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة قبل الضريبة لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	أرباح السنة قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى اجمالي الأرباح قبل الضريبة
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1	118.34	22.73%
البنك العربي	2	92.89	17.84%
البنك الاردني الكويتي	3	48.84	9.38%
بنك الاردن	4	33.11	6.36%
بنك القاهرة عمان	5	25.68	4.93%
بنك المال الاردني	6	24.55	4.71%
البنك الاهلي الاردني	7	24.42	4.69%
البنك الاسلامي الاردني	8	23.38	4.49%
بنك HSBC	9	20.10	3.86%
بنك ستاندرد تشارترد	10	19.04	3.66%
بنك الاتحاد للادخاروالاستثمار	11	16.91	3.25%
البنك العربي الإسلامي الدولي	12	12.26	2.35%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	13	11.72	2.25%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	14	11.35	2.18%
البنك التجاري الاردني	15	9.19	1.76%
بنك الاستثمار العربي الاردني	16	7.79	1.50%
بنك الكويت الوطني	17	5.60	1.07%
سيتي بنك ن أ	18	5.00	0.96%
بنك سوسيته جنرال الأردن	19	4.75	0.91%
بنك لبنان والمهجر	20	2.11	0.41%
بنك عودة	21	2.10	0.40%
مصرف الرافدين	22	1.39	0.27%
البنك العقاري المصري العربي	23	0.18	0.03%
المجموع		520.69	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

٧. ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة بعد الضريبة لعام ٢٠٠٦

(فروع الأردن فقط)

جدول رقم (27)

ترتيب البنوك حسب صافي أرباح السنة بعد الضريبة لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	أرباح السنة بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الأرباح بعد الضريبة
البنك العربي	1	88.97	22.29%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	86.22	21.60%
البنك الأردني الكويتي	3	34.01	8.52%
بنك الأردن	4	22.95	5.75%
بنك القاهرة عمان	5	19.59	4.91%
بنك المال الأردني	6	18.06	4.52%
البنك الإسلامي الأردني	7	15.47	3.88%
البنك الأهلي الأردني	8	15.08	3.78%
بنكHSBC	9	13.46	3.37%
بنك ستاندرد تشارترد	10	12.35	3.09%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	11	11.71	2.93%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	12	10.99	2.75%
البنك التجاري الأردني	13	10.60	2.66%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	14	9.77	2.45%
البنك العربي الإسلامي الدولي	15	7.99	2.00%
بنك الاستثمار العربي الأردني	16	6.75	1.69%
بنك الكويت الوطني	17	3.67	0.92%
بنك سوسيته جنرال الأردن	18	3.28	0.82%
سيتي بنك	19	3.20	0.80%
بنك عودة	20	2.10	0.53%
بنك لبنان والمهجر	21	1.49	0.37%
مصرف الرافدين	22	0.80	0.20%
البنك العقاري المصري العربي	23	0.66	0.17%
المجموع		399.19	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك

٨. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات لعام ٢٠٠٦

(فروع الأردن فقط)

جدول رقم (28)

ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات لعام 2006

البنك	الترتيب	معدل العائد على الموجودات (ROaA) %
بنك ستاندرد تشارترد	1	2.88
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2.66
البنك التجاري الأردني	3	2.48
بنك HSBC	4	2.46
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	5	2.44
بنك المال الأردني	6	2.39
البنك الأردني الكويتي	7	2.37
بنك الكويت الوطني	8	2.21
بنك القاهرة عمان	9	2.06
بنك الأردن	10	2.03
بنك سوسيته جنرال الأردن	11	1.98
البنك العربي	12	1.67
البنك العربي الإسلامي الدولي	13	1.63
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	14	1.59
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	15	1.54
بنك الاستثمار العربي الأردني	16	1.53
سيتي بنك	17	1.46
بنك لبنان والمهجر	18	1.15
البنك الأهلي الأردني	19	1.12
البنك الإسلامي الأردني	20	1.11
مصرف الرافدين	21	1.10
بنك عودة	22	0.78
البنك العقاري المصري العربي	23	0.26
المعدل		1.78

المصدر: البيانات المالية للبنوك

٩. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الملكية لعام ٢٠٠٦

(فروع الأردن فقط)

جدول رقم (29)

ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الملكية لعام 2006

البنك	الترتيب	معدل العائد على الملكية (ROaE) %
بنك ستاندرد تشارترد	1	29.92
البنك الأردني الكويتي	2	24.57
بنك HSBC	3	24.27
البنك العربي	4	20.07
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	5	19.94
بنك الأردن	6	18.77
بنك القاهرة عمان	7	17.80
البنك الإسلامي الأردني	8	16.75
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	9	14.96
البنك التجاري الأردني	10	14.87
بنك سوسيته جنرال الأردن	11	13.90
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	12	13.65
البنك العربي الإسلامي الدولي	13	13.60
سيتي بنك	14	13.02
بنك المال الأردني	15	12.96
بنك الاستثمار العربي الأردني	16	11.86
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	17	11.37
بنك الكويت الوطني	18	10.02
بنك عودة	19	9.50
البنك الأهلي الأردني	20	7.97
بنك لبنان والمهجر	21	7.02
البنك العقاري المصري العربي	22	2.64
مصرف الرافدين	23	2.44
المعدل		14.43

المصدر: البيانات المالية للبنوك

١٠. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين لعام ٢٠٠٦ (فروع الأردن فقط)

جدول رقم (30)

ترتيب البنوك حسب عدد العاملين لعام 2006

اسم البنك	الترتيب	عدد العاملين (فروع الأردن)	النسبة إلى اجمالي عدد العاملين
البنك العربي	1	2856	20.27%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1701	12.07%
البنك الإسلامي الأردني	3	1498	10.63%
البنك الأهلي الأردني	4	1266	8.99%
بنك الأردن	5	1210	8.59%
بنك القاهرة عمان	6	1182	8.39%
البنك الأردني الكويتي	7	726	5.15%
البنك التجاري الأردني	8	442	3.14%
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	9	349	2.48%
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	347	2.46%
بنك HSBC	11	344	2.44%
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	12	343	2.43%
البنك العربي الإسلامي الدولي	13	286	2.03%
بنك ستاندرد تشارترد	14	265	1.88%
بنك المال الأردني	15	246	1.75%
البنك العقاري المصري العربي	16	238	1.69%
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	17	234	1.66%
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	18	214	1.52%
بنك عوده	19	129	0.92%
بنك لبنان والمهجر	20	80	0.57%
سيتي بنك	21	68	0.48%
بنك الكويت الوطني	22	32	0.23%
مصرف الرافدين	23	31	0.22%
المجموع		14,087	100%

المصدر: البيانات المالية للبنوك